IV FORO منتدى anmar

UN PUENTE DE COOPERACIÓN DESCENTRALIZADA ENTRE EUROPA Y ÁFRICA
UN PONT POUR LA COOPÉRATION DÉCENTRALISÉE ENTRE L'EUROPE ET L'AFRIQUE
قنطرة التنمية اللامركزية بين أوربا وإفريقيا

مـــــذكـــــــرة

منتـدى أنمـار الرابـع

إشبيليـــــة، ينـــايـــــر 2020

يمولـون ويتعاونـــون :

التمويـــل:

Agencia Andaluza de Cooperación Internacional para el Desarrollo
CONSEJERÍA DE IGUALDAD, POLÍTICAS SOCIALES Y CONCILIACIÓN

famsi
Fondo Andaluz de Municipios para la Solidaridad Internacional

التأليف والتحرير والتنسيق : **FAMSI**
التصميم والتخطيط : **LITOGRAF**
الترجمـة : حنـان العثمـانـــي
بتمويل مشترك من الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي (AACID)، ومن بلدية خاين، و PLATFORMA والمفوضية الإوروبيـة
شكـرا المؤسســة الثقافـات الثـلاث

الفهـرس

- **تصريحات منتدى أنمار الرابع**
- **المقدمـــة**
- **ما هي فيدرالية أنمار للمدن في شمال المغرب والأندلس ؟**
- **السياق : منتديات أنمار**
- **ملخص. منتدى أنمار الرابع «المغرب - الأندلس»**
- **الاتفاقيات الموقع عليها**
- **استنتاجات فضاءات المواضيعية للعمل**

1. النـــوع والسلطـــة المحليـــة
2. أجندة 2030 مفاتيح توطين أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية
3. الاتحاد الأوروبي والمغرب : الحكومات المحلية في إطار 2021-2027
4. التعاون اللامركزي الثلاثي والجنوب-الجنوب في المغرب

   التحالفات المحلية أوروبا - المغرب - إفريقيا

   اللامركزية والكفاءات المحلية والخدمات العامة
5. المناطـق القرويـــة :

   استراتيجيات لتوليد فرص العمل والتنويع الاقتصادي

- **البيان الختامي لمنتدى أنمار الرابع**
- **بطاقات تقنية للفضاءات، الحوارات وورش العمل**

1. فضاءات موضوعية **النـــوع والسلطـــة المحليـــة**
2. فضاءات موضوعية **أجندة 2030 - مفاتيح لتوطين أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية**
3. حلقات نقاش والحوارات **الحكومات المحلية في اتفاقية أوروبا - المغرب**

   مكونات المائدة 1 الاتحاد الأوروبيوالمغرب: الحكومات المحلية في الإطار الجديد 2021-2027
4. ورش عمل تعليمية **التعاون اللامركزي الثلاثي بين بلدان الجنوب المغرب: التحالفات المحلية بين أوروبا والمغرب-إفريقيا :**

   إمكانات التعاون الثلاثي للحكومات المحلية

   أدوات ومفاتيح التعلم انطلاقا من الممارسات الجيدة المحلية
5. **بعد ذلك ، يواصل الضيوف تقديم تجارب مختلفة**

   إمكانات التعاون اللامركزي الثلاثي بين المغرب-موريتانيا-الأندلس

   تجارب وكالات التنمية الإقتصادية المحلية : الأندلس - المغرب - بنين

   تجربة التعاون الثلاثي في وجدة

   الخبرة التعاونيـــة للشبكـــات البلديـــة

   المـــاء وصرف صحـــي

   النفـــايـــات

   خدمـــات اجتماعيـــة
6. ورش عمل تعليمية **الأقاليم القروية : استراتيجيات لتوليد فرص الشغل والتنوع الآقتصادي**

   مكونات المائدة 1 تحديات المناطق القروية في مواجهة أجندة عالمية:

   رؤية من البلديات

   مكونات المائدة 2 تقديم أدوات التنويع الاقتصادي في المناطق القروية:

   مفاتيح تخطيط وتنسيق الجهات الفاعلة في المناطق القروية

- **رواق الصور الفوتوغرافية**

  https://www.flickr.com/photos/famsi_andaluciasolidaria/albums/72157712902818387/page2

- **الصحافـة**

تصريحات منتدى أنمار الرابع

استقبل منتدى أنمار الرابع في المقر الرئيسي لمؤسسة الثقافات الثلاث في إشبيلية حضوراً قوياً لشخصيات من العالم المحلي والبلدي من شمال المغرب والأندلس وغيرهما من الشركاء الوطنيين والدوليين.

اجتمع في النسخة الرابعة من منتدى أنمار أكثر من 200 من العمدات ، المستشارات ، المستشارين و من ممثلي البلديات ، رؤساء المجالس الإقليمية ، ممثلي المجتمع المدني والكيانات التي تشكل فيدرالية أنمار. تم تعزيز المنتدى باعتباره فضاء عابر للحدود بالنسبة للبلديات في كلتا الضفتين و ذلك من أجل بناء جسور، الاستراتيجيات و تنمية مشتركة ، وتعزيز العلاقات المؤسسية والتأثير على الأجندة الأوروبية والدول المعنية.

تضمنت هذه النسخة أيضًا العديد من المشاركين الأفارقة والأوروبيين على المستوى المحلي ، و الذين أثروا المناقشات وورش العمل ، وعززوا هذا التعاون بين الأقاليم الواقعة على مستوى البلديات. و قد أثارت هذه النسخة اهتمام البلديات اهتمام البلديات الأوروبية وجنوب الصحراء الإفريقية بمشاركة 10 دول ؛ شبكات البلديات ، صناديق المستقلة للتعاون الوطني ، شبكات الأوروبية للمدن ووكالات الأمم المتحدة.

خـــوان مارينـــ ، نائب رئـيس مجلـس الأندلـس

ساهمت العديد من السلطات في تقديم وجهة نظرهم حول هذا التحالف انطلاقا من ما هو محلي من القارتين. أكد **خوان مارين** ، وهو نائب رئيس مجلس الأندلس هذه الرؤية الاستراتيجية وقد تم تعزيز ذلك على مستوى البلديات ، «**إن مجلس الأندلس وأنمار يتحدثان نفس اللغة، الإدماج الاجتماعي ، مشاركة المواطنين ، التنمية القروية ، التوظيف ، المساواة والاستدامة. الأندلس والمغرب يضيفان.**»

روسيو رويز ، وزيرة المساواة في مجلس الأندلس ورئيسة الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي (AACID)

كما أشارت وزيرة المساواة في مجلس الأندلس ورئيسة الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي (AACID) ، روسيو رويز ، إلى أن النساء تلعب دورًا رئيسيًا في هذا الفضاء من التحالفات في البحر الأبيض المتوسط ، سواء في اقتلاع الحقوق أو استقلاليتها الاقتصادية أو دمجها في الحياة العامة والسياسية «**علينا عولمة المشاركة الاجتماعية للمرأة ودمج بطريقة شاملة مقاربة النوع**»

استضافت مدينة إشبيلية منتدى انمار للمرة الأولى. و قد قام رئيس بلديتها **خوان إسباداس** ، وهو عضو فامسي وفيدرالية أنمار ، بتسليط الضوء على التزام الأندلس وحكوماتها المحلية بالتعاون مع المغرب ، وإمكانات هذه العلاقة لأوروبا وأفريقيا ، متوقعًا أن «**هذا الحوار يبني تحالفات والتنمية تتجاوز كلا البلدين**».

خـــوان إسبـاداس، رئيس بلديـــة إشبيليـــة

توضح هذه الرؤية أن المنتدى الرابع أراد نقل هذه التجربة لأكثر من 20 عامًا من التعاون بين المدن إلى مناطق أخرى: أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء ؛ صرح بذلك **عبد الوهاب الجابري** ، محافظ التعاون بالمديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، خلال توقيع الاتفاقية الإطارية التي ستنقل هذا التعاون الثلاثي من مستوى البلديات ، وحيث يتم استقراء تجربة أنمار بالكامل لبلدان مثل كوت ديفوار موريتانيا ، بنين ، السنغال أو تونس.

عبد الوهاب الجابري ، محافظ التعاون بالمديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية

إن قيم التضامن، التعاون، القيادة والتزام الحكومات المحلية، تعاون ، قيادة والتزام الحكومات المحلية يأخذ أهمية أكبر في سياق أجندة 2030 وتوطين أهداف التنمية المستدامة. و لهذا السبب ، يعد توفير الموارد والمهارات وزيادة التعاون الدولي للتعلم وتبادل الخبرات الناجحة في الموقع أمرًا ضروريًا. عبر عن ذلك **محمد بودرة** ، و هو رئيس المدن والحكومات المحلية المتحدة ، رئيس بلدية الحسيمة وعضو أنمار، الذي أشار إلى أهمية شبكة أنمار والتحالفات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أن «**أنمار تلعب دور الجسر بين الأندلس والمغرب وأوروبا وأفريقيا في مجال السلطات المحلية.**»

وعلى نفس المنوال ، **عبر فرانسيسكو رييس** ، رئيس المجلس الإقليمي لخائين ، عضو أنمار و رئيس فامسي: «**تنبثق البلدية وأجندة 2030 من نفس الفكرة، لتحسين نوعية حياة الناس. يجب أن تولد**

محمد بودرة ، رئيس المدن والحكومات المحلية المتحدة ، رئيس بلدية الحسيمة

أهداف التنمية المستدامة سلسلة من المؤشرات على مستوى الإقليم تسمح لنا بمراقبة تنفيذها وتطويرها ».

فرانسيسكـو رييس ، رئـيس المجلـس الإقليمـي لخائـين

في ما يَتَعَلق بدور التعاون البلدي أو اللامركزي ودوره في إفريقيا ، أدلى **جان بيير إلونغ مباسي**، رئيس CGLU– إفريقيا ، بالتعبير التالي: «**في مواجهة انتصار العولمة ، هناك انسحاب للدول ، خطوة إلى الوراء ، بشأن التعاون الدولي الناتج عن انعدام الثقة المتزايد. لحسن الحظ ، تواصل الجماعات المحلية تعزيز العلاقات بين المناطق ، وإطالة أمد عامل الإنساني المتضامن و الذي يتمتع به كل تعاون. من المحتمل أن تحل الجماعات المحلية محل الدول نفسها في هذا الدور لأنها أصبحت بالفعل حاملي لواء هذا التضامن ».**

جان بيير إلونغ مباسي، رئيس CGLU – إفريقيا

و للتعمق في هذا الصدد ، قال **فرانسيسكو توخاس** ، عمدة لاس كابيزاس دي سان خوان ورئيس لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية للمدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) : «**تمثل أجندة 2030 نقلة نوعية بالنسبة للحكومات محلية. لا يمر تنفيذ أجندة 2030 فقط من خلال مسؤولية الحكومات المحلية في تحديد أهداف التنمية المستدامة ، ولكن أيضًا من خلال الفرصة التي تنطوي عليها ، والتوافق من خلال ميثاق وطني يجمع الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية لتحديد كفاءات كل منها. يجب أن يجمع هذا الميثاق نفس الأهداف للجميع ، أهداف أجندة 2030** ».

فرانسيسكو توخاس ، عمدة لاس كابيزاس دي سان خوان

لأن شبكة أنمار و فيدراليتها لهما مسار حافل بأكثر من 15 عامًا من العمل مع مهنة محلية ودولية ملحوظة للغاية. صوت مجالس المدن على إقليم واسع ومشترك ، ومنصة للعمل والتعاون بين المدن من أجل التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة مواطنيها. تمتلك فيدرالية خصائص فريدة بحسب **محمد السفياني** ، رئيس بلدية شفشاون و عضو أنمار: «**فيدرالية أنمار هي تاريخ من الماضي والحاضر والمستقبل للضفتين الذي يدعو الجماعات الإقليمية لهذه المنظمة ثنائية الوطنية وثنائية القارات للعمل معا ككيانات قريبة من المواطن** ».

وفي هذا العمل المشترك والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ، تؤكد **فاطنة الخيال** ، عمدة عربوا والوزيرة السابقة: «**من الضروري تطوير وتعميم الميزانيات من مقاربة النوع حتى يصل العمل العام إلى الجميع. تبادل الخبرات هو وسيلة للتعلم وتحسين الحكامة والتسير لدينا** ».

محمد السفيانـــي ، رئيس بلديـــة شفشـــاون

وتؤثر هذه الأجندة العالمية على جوانب حيوية أخرى ، وهو هدف مستمر لمبادراتنا في فيدرالية أنمار. **محمد بن حميج** ، رئيس بلدية الملاليين ، عضو أنمار وعضو مجموعة عمل أنمار للتنمية القروية. «**تسمح لنا الفيدرالية بالتعمق في مختلف جوانب التنمية من خلال تبادل الممارسات الجيدة التي تساعدنا على الحد من عدم المساواة الإقليمية القائمة في المغرب بين العالم الحضري والعالم القروي**».

فاطنـــة الخيـــال ، عمـــدة عربـــوا ووزيرة سابقـــة

محمد بن حميـــج ، رئيـــس بلديـــة الملاليـــن

يعكس هذا المنتدى أكثر من أي وقت مضى إرادة شركائه للعمل في نفس الاتجاه ، لبناء حوار من أجل التنمية المشتركة بين الشعوب المحلية ، لتبادل الخبرات وبناء المشاريع لتحسين نوعية الحياة لمواطنينا. وقد تم استيعابه بالفعل عند معظم شركائنا ؛ **دافيد نافارو** من مجلس مدينة قادس ، عضو أنمار: «**إن موقعنا القريب من المغرب يجب أن يستمر في السماح لنا بتعلم الكثير من بعضنا البعض في المجالات الثقافية ، التجارية والاجتماعية**».

دافيـــد نافارو ، مجلـــس مدينـــة قـــادس

سونيا غايا، نائبة رئيس البلدية و مندوبة للشؤون المالية والإدارات العامة في مجلس مدينة إشبيلية

إن الهدف هو نسج شبكات العمل والتعاون بين المدن والأقاليم في بناء جدول أعمال مشترك تتمثل أهدافه العالمية في الحد من الفقر وعدم المساواة ، والاستدامة البيئية لكوكبنا، صمود مجتمعاتنا واحترام حقوق الإنسان. **سونيا غايا**، نائبة رئيس البلدية و مندوبة للشؤون المالية والإدارات العامة في مجلس مدينة إشبيلية ، وعضو أنمار: «**تقع على عاتق الجماعات المحلية مسؤولية كبيرة في تنفيذ أجندة 2030. فيدرالية أنمار هي أداة تكافح من أجل تحقيق مجتمع عالمي أكثر عدلاً واستدامة ومساواة ، لأنه ليس فقط مجال تدخله في شمال المغرب والأندلس ولكن لديها مهنة نقل تجربتها إلى بلدان أخرى مثل كوت ديفوار والسنغال وموريتانيا وتونس وبنين ...** ».

كما توضح **ماريا لوس أورتيغا** ، مديرة الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي (AACID) ، في هذه العلاقة بين الأندلس والمغرب جنبًا إلى جنب مع النظرة الثلاثية تجاه إفريقيا ، فإن التعاون الدولي هو المفتاح: «**المغرب بلد متوسط الدخل مع الاحتياجات الملموسة التي تتطلب دعمًا لإدارتها وحوكمتها. تعاون هدفه تعزيز تغطية الاحتياجات الأساسية انطلاقا من الإدارة: المياه، الصحة، الصرف الصحي، البنية التحتية ؛ وأن يُفهم فقط من نهج التنمية البشرية الذي يضع حياة الناس في المركز** ».

ماريا لوس أورتيغا ، مديرة الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي (AACID)

ويجب أيضًا أن يترافق هذا التعاون والجهود الإرشادية لاجندة 2030 مع المزيد من التنسيق الأوروبي ، ودور أكثر حسماً لحكوماتهم المحلية ، كما يطالب **سيلفيو لازاري** من شبكة المنصة الأوروبية ، **«يتعين على أوروبا بذل جهد لتقديم الدعم المالي للجماعات المحلية لتحقيق هذه الأجندة العالمية. الجماعات المحلية هي كيانات استراتيجية لتحديد مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة في الإقليم ».**

لأن هذا التعاون البلدي ، اللامركزي و الوثيق بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مطلوب من البلدان المجاورة لنا. **عصام كبداني** ، المسؤول التقني للتعاون اللامركزي في المديرية العامة للجماعات المحلية المغربية: «**نريد زيادة وتطوير تعاوننا مع فامسي والأندلس في بلدان أخرى : موريتانيا والسنغال. الهدف هو تحسين جودة حياة لهؤلاء السكان** » **اسولي أشامو موداشيرو** من جماعات بوغرو في بنين: « **ان التعاون بين بلدان الجنوب أوثق ، ولهذا السبب يجب تطويره بدعم من** FAMSI **وشركائنا. يجب أن نخلق ديناميكية من التبادلات والتعلم من أجل تنمية المهارات والتوظيف** ». يؤكد آخرون ، مثل **عبدي ولد حورمة** ، المدير العام للجماعات الإقليمية في موريتانيا ، بشكل مباشر على أهمية وفائدة منتديات أنمار: «**إنه فضاء للتعاون والتشاور ، جسر بين إفريقيا وأوروبا ، وفضاء مهم جدًا للسلطات المحلية والمنتخبون. وتعتبر طريقة لمشاركة تجاربنا و تحدياتنا مثل التوظيف، الشباب ، الأمن ، الهجرة والتنمية المحلية بشكل عام. يتيح منتدى انمار إقامة علاقات تعاون جديدة وعلاقات تعاون ثلاثية وبلدان الجنوب** ». وهي فكرة أكدتها **العلياء منكوس** من جمعية بلديات موريتانيا ، في رغبته في إقامة تعاون جنوب – جنوب بين المغرب وموريتانيا وكذلك تنفيذ إجراءات مع جيراننا الجنوبيين ومع الأندلس، في شكل تعاون ثلاثي.

سيلفيـــو لازاري من شبكـــة المنصـــة الأوروبيـــة

العليـــاء منكـــوس من جمعية بلديـــات موريتانيـــا

عصام كبداني ، المسؤول التقني للتعاون اللامركزي في المديرية العامة للجماعات المحلية المغربية

يعد الحد من التفاوتات الإقليمية وبين الناس إحدى ركائز شبكتنا وجدول الأعمال العالمي. **نسرين العلمي**، المسؤولة التقنية للمجلس الجهوي لطنجة تطوان الحسيمة للتنمية المستدامة و عضو في أنمار: «**يجب أن يكون العالم القروي وتنميته إحدى أولويات تعاوننا. هناك حاجة لتحسين الظروف المعيشية لهؤلاء السكان وتبادل الخبرات هو بلا شك أداة فعالة لذلك. إن الابتكارات في اقتصادنا الاجتماعي والتضامني التي تشجع الإنتاجية القروية أو تنفيذ المشاريع التي تعزز الاقتصاد الدائري وتجعل إقليمنا أكثر استدامة وتدعو أيضا إلى مواضيع ثابتة في مشاريعنا المشتركة وتبادل الخبرات**».

اسولي أشامو موداشيرو من جماعات بوغرو في بنين

عبدي ولد حورمـــة ، المدير العـام للجماعـات الإقليميـة في موريتانيـا

و **ماكورا داو**، رئيسة شبكة النساء المنتخبات محليا في إفريقيا (RAFELA بالفرنسية) وعمدة بلدية فومبولو في كوت ديفوار: «**تلعب النساء دورا أساسيا في التنمية المحلية وحوكمتها. تجربتها كمسيرة عائلة تجعلها أكثر دعم وحساسية للقضايا المشتركة ، وبالتالي، لاعتماد الحكم الرشيد** ».

Nisrine Alami (Consejo Regional - Tanger-Tétouan-Alhuceima)

ماكورا داو، رئيسة شبكة النساء المنتخبات محليا في إفريقيا (RAFELA بالفرنسية)

وفي هذه الرؤية المشتركة ، يتم نقل هذا التحدي من الحكومات المحلية والمواطنين لتعزيز السياسات في أكثر مناطقنا استدامة. من قبل رئيس الصندوق الأندلسي للبلديات من أجل التضامن الدولي (فامسي) من 2013 إلى دجنبر 2020 ومن المجلس الإقليمي لويلبا حتى نهاية عام 2020 ، **إغناسيو كارابالو**، إلى أن الأندلس وبلدياتها تقع في فامسي و «**فامسي هي الوجه السخي للشعب الأندلسي ، نحن مسؤولون وممثلون عن جيراننا، وبالتالي ، نحن وجه تضامنه** ».

إغناسيو كارابالو، رئيس الصندوق الأندلسي للبلديات من أجل التضامن الدولي (فامسي)

IV FORO منتدى
anmar
ENTE DE COOPERACIÓN DESCENTRALIZADA ENTRE EUROPA Y ÁFRICA
UN PONT POUR LA COOPÉRATION DÉCENTRALISÉE ENTRE L'EUROPE ET L'AFRIQUE
قنطرة التنمية اللامركزية بين أوربا وإفريقيا

منتـدى أنمـار الرابـع

إشبيليـــة، ينـايـــر 2020

يمولـون ويتعاونـون :

التمويـل:
Agencia Andaluza de Cooperación Internacional para el Desarrollo
CONSEJERÍA DE IGUALDAD, POLÍTICAS SOCIALES Y CONCILIACIÓN

المقدمـــة

منتدى أنمار «الأندلس-المغرب» في طبعاته الأربعة ، هو فضاء للقاء بين البلديات والجماعات المحلية في شمال المغرب والأندلس لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار التعاون بين المنطقتين ، تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الإدارة العامة المحلية وتعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة في سياق مفصل مع السياسات والمؤسسات الإقليمية والوطنية لكل بلد.

من جهة يتم تأطير و معالجة اتفاقيات التعاون والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية و من جهة أخرى هناك الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في هذا المنظور للتعاون المتبادل ويعزز مشاركة وتوضيح المنظمات الدولية والمجتمع المدني على ضفتي.

ركزت منتديات أنمار في طبعاتها الثلاثة السابقة على توطيد وتعزيز شبكة العمل البلدية في الفضاء العابر للحدود بين الأندلس وشمال المغرب ، مع توضيح التعاون اللامركزي بين كلا الإقليمين ، ومواءمته مع السياسات الوطنية وفوق وطنية من خلال أدوات سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي وتعزيز دور الحكومات المحلية على ضفتي ، وبناء أجندة تعاون مشتركة.

عمق منتدى أنمار الرابع في الفرص التي يمثلها الفضاء العابر للحدود والتحالفات المحلية بين الأندلس والمغرب، ومن خلالهما ، بين أوروبا وأفريقيا. بهذه الطريقة ، بالإضافة إلى كونه فضاء للتفكير في التعاون بين الحكومات المحلية الأندلسية والمغربية ، فقد أدرجت نظرة على التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب.

توافق هذه التحديات والفرص أيضًا مع التحديات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة (ODS) وأجندة 2030 ، حيث تلعب الحكومات المحلية دورًا أساسيًا. يعد العمل الدولي ودور الحكومات المحلية أمرًا أساسيًا في تطبيق أجندات وصوت الحكومات المحلية هو المفتاح لتوجيه الالتزامات الدولية وتطبيقها في المنطقة.

و في هذا الصدد ، ركز منتدى أنمار الرابع اهتمامه في تحديد وتعزيز الخبرات المكتسبة من العمل المشترك في الشبكة من الأندلس وشمال المغرب ، السيناريوهات التي تمكن وتوسع التعاون الثلاثي و بين بلدان الجنوب، في نفس الوقت التي تشمل جهات فاعلة ومناطق جديدة في إفريقيا وأوروبا ، مما يمنح الحكومات المحلية وشبكات التعاون الخاصة بهم القيمة التي لديهم في تحقيق الأهداف المشتركة لأجندة 20/30.

تم تنظيم منتدى إشبيلية 2020 في إطار للحوار واللقاء السياسي حول الفضاء عابر للحدود كإمكانات للتنمية والتحالفات ، لتسهيل وتعزيز تنمية أكبر وأكثر استدامة وتوازنًا في الحكومات المحلية وسياساتها العامة في شمال المغرب – جنوب إسبانيا ومزيد من المساواة والشمول ، مما لا يسمح بترك ~~أحد وراء كل~~ هذا في الإطار الدولي لاجندة 2030 وعمليات توطينها.

ركزت هذه «الآراء المشتركة» على:

- *منطقة مضيق جبل طارق ، كإقليم للتنمية والفرص المشتركة ، حيث الحكومات المحلية هي محور التعاون والتعاون المتبادل وجسر بين أوروبا وأفريقيا.*
- *الحكومات المحلية كمحور للعلاقة الإستراتيجية أوروبا – المغرب: الفرص والتحالفات في إطار ميزانية 2021-2027. كيفية تعزيز التعاون اللامركزي بين الحكومات المحلية الأوروبية (وشبكاتها) والحكومات المحلية المغربية وإبرازها بشكل أكثر تنظيما واستراتيجية من شأنه أن تحسن ، تقوي وتدعم العلاقة بين أوروبا والمغرب.*
- *تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة وفرص عمل جيدة كعوامل للاستقرار والإنصاف والتماسك الإقليمي في منطقة الحدود.*

أتاح المنتدى الرابع وطور **فضاءات تكميلية للتعلم وبناء الاستراتيجيات** 1 في شكل ورش عمل ، تتعلق بما يلي:

أ- الفضاء العابر للحدود بين الأندلس والمغرب كجسر للتعاون اللامركزي والثلاثي بين أوروبا وأفريقيا ، من حيث جودة الخدمات العامة المحلية ، تعزيز الحكومات المحلية واختصاصاتها والتنمية المحلية ... الشبكات البلدية الأوروبية والأفريقية.

ب- التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة ، المنطقة القروية ، فرص العمل جيدة/ لائقة ودور الحكومات المحلية في السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك والإنصاف في التنسيق متعدد المستويات.

كما أن لديها بعض الفضاءات الفردية المتوازية لتعزيز مناقشة الأفكار ، تبادل الخبرات ، وإنشاء تحالفات محلية – دولية وآفاق جديدة لتحسين السياسات المحلية واستراتيجيات التعاون والمرتبطة بالبرامج في مسار شبكة أنمار.

كانت هذه الفضاءات:

- *<u>الفضاء المواضيعي ، حول النوع والسلطة المحلية:</u> إدراج مقاربة النوع ودور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة السياسية. التبادل في إطار برنامج النوع الاجتماعي الذي تم تطويره مع فيدرالية أنمار.*
- *<u>الفضاء المواضيعي ،</u> تعلم ODS - تحالفات لتحديد مواقع ODS في منطقة الحدود.*

في إطار المنتدى الرابع و كنشاط تكميلي ، تم عقد جمعية عامة لدورة استثنائية لأعضاء فيدرالية أنمار في القصر المورق في إشبيلية ، و تعتبر الأولى في الأندلس.

أعقب الجمعية عملية تسليم تقدير أنمار للمؤسسات ، السلطات والأشخاص المتميزين بتعاونهم مع الفيدرالية وتحية ترحيب من رئيس بلدية إشبيلية ورئيس فامسي لمجموعة الضيوف والمشاركين في المنتدى الرابع

1 من اجل فهم افضل ، فقد طور المنتدى الرابع جلسات عمله باللغات: الإسبانية والعربية والفرنسية مع الترجمة الفورية.

2.

ما هي فيدرالية أنمار للمدن في شمال المغرب والأندلس؟

منظـــر جوي لمضيـــق جبل طـــارق

لتأطير منتدى أنمار في إصداراته السابقة ، من الضروري معرفة برنامج أنمار الذي بدأ في يناير 2006 كمبادرة إستراتيجية لصندوق الأندلسي للبلديات للتضامن الدولي، والذي كان هدفه هيكلة وتطبيع التعاون البلدي الأندلسي مع المغرب، الذي أنشأ شبكة من البلديات والأقاليم للعمل معًا في إطار التعاون اللامركزي، في فيدرالية أنمار: هيكل بلدي عابر للحدود يتألف من أكثر من 60 بلدية وتجمع أو جمعيات الحكومات المحلية والكيانات الشريكة الأخرى لكلا المنطقتين كأداة عابرة للحدود الوطنية للتعاون الإقليمي.

تم دعم البرنامج منذ إنشائه من قبل حكومة مجلس الأندلس للحكومة الإسبانية ، من خلال وكالاتها التعاونية وأيضًا برنامج ART-GOLD في المغرب ، الذي كان في البداية في ذلك الوقت ، باعتباره سلطة وطنية نظيرة المديرية العامة للجماعات المحلية – DGCL – التابعة لوزارة الداخلية. يقتصر نطاق عمل أنمار على الجماعات المحلية لطنجة تطوان ، الحسيمة–تازة–تاونات و المنطقة الشرقية ، أي كل شمال المغرب والجماعة الأندلسية المستقلة ، مع أكثر من 60 جماعة محلية ملتزمة اليوم وتعتبر جزء من فيدرالية أنمار.

نتيجة لهذا المسار والحاجة التوافقية لإضفاء الطابع الرسمي للشبكة ، ولدت فيدرالية انمار للجماعات المحلية لشمال المغرب والأندلس بشكل قانوني في سبتمبر 2014، تعتبر كيان جمعوي قانوني بموجب القانون المغربي، كعملية تسمح بالزيادة والارتقاء إمكانيات التعاون وتحسين أدوات تطبيق برامج التنمية بنهج إقليمي عابر للحدود لتعزيز العلاقات بين شعوب الأندلس وشمال الأندلس وتحالفاتهم وتعاونهم. بين الجماعات المحلية وشبكاتها على ضفتي.

إن التعاون الشامل بين المنطقتين ساهم في تحسين نوعية الحياة لمواطني شمال المغرب والأندلس ، في إطار اختصاص الجماعات المحلية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

أنمـــار: مفـاتيـــح

أنمار هي شبكة غير رسمية للجماعات المحلية التي أصبحت فيدرالية للجماعات المحلية في الأندلس وشمال المغرب. برنامج التعاون الذي بنى ونسج شبكة من العلاقات ، الأشخاص والمشاريع حتى الحصول على بطاقة الهوية الخاصة في السياق الحدودي لإسبانيا والمغرب ، والتنمية مع الرؤية المحلية والبلدية. إنه فضاء لبناء وتطوير الأراضي والبلديات الأندلسية والشمالية المغربية. بناء أفقي ، يجادل بخبرات ومبادرات متعددة وهذا هو صوت البلديات ومنطقة حدودية خاصة للغاية على أجندة الدولية.

أنمار هي التنمية الاقتصادية المحلية ، الشبكات الوطنية والدولية ، البلديات ، التخطيط الإقليمي ، التنمية القروية ، الميزانيات التشاركية ، التنمية المستدامة ، سياسات المساواة ، تبادل الخبرات ، التدريب والتأهيل ، الدعم التقني ، تعاون البلديات ، مشاركة المواطنين ، الإدارة للخدمات العامة والحوكمة وما إلى ذلك. وهي وكالة بلديات للتعاون والتضامن الداخلي والخارجي. خبرة مشتركة تدمج الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إنها تعاون متكامل للإقليم.

أنمار في الأندلس هي لاس كابيساس دي سان خوان ، الكالا لا ريال ، كونيل دي لا فرونتيرا ، الكالا دي لوس غازوليس ، سانلوكار دي باراميدا ، بينوكاز، مدينة سيدونيا ، كامبيلوس ، فيلامانريك دي لا كونديسا ، تريبوجينا ، جرازاليما ، أولفيرا ، أنتاس ، فيلتشيس ، فيلامارتن ، من كاستيلار دي لا فرونتيرا ، قادس ، ألكالا دي غواداريرا ، كويفاس ديل كامبو ، مونتورو ، ألجيسيراس ، فيجير دي لا فرونتيرا ، باترينا ديل كامبو ، فيجير دي لا فرونتيرا ، باترينا ديل كامبو ، بوناريس ، كازورلا ، إشبيلية ، مجلس الاقليمي لخائين ، مجلس الاقليمي إشبيلية ، مجلس الاقليمي قادس ، فامسي.

أنمار في المغرب هي هي العود ، بني ليت ، لاغدير، تنقوب ، بني صلاح ، بني دركول ، باب تازة ، دردارة، عياشا ، بني رزين ، باب برد ، صدينة ، ملالين ، أمسا ، أزلا ، عين بيدا ، أولاد عيسى ، بني إدير ، بني سليمان ، تلامبوط ، تزراوت ، آيت أحمد ، تطوان ، شفشاون ، المضيق ، مارتيل ، الفنيدق ، أصيلة ، العرائش ، وزان ، القصر الكبير ، واد لاو ، الحسيمة ، وجدة ، بركان ، المجلس الجهوي لطنجة-تطوان -الحسيمة ، وجدة ، بركان. المجلس الجهوي للمنطقة ، الشرقية مجموعة جماعات لخماس ، مجموعة جماعات بوهاشم.

أنمار هم شركاؤها ، تقنيوها البلديون ، سياسيوها المحليون ، مسؤولوها ، منظماتها الاجتماعية ، شركاتها العامة ، مجتمعها المدني ، رواد الأعمال ، تعاونياتها ، شركاتها الصغيرة والمتوسطة ، جامعاتها.

أنمار هي الوريث الحالي لدبلوماسية المدن ، من حيث التوأمة والعلاقات الودية والتعاونية بين الجيران والتي بُنيت عليها الكثير من التنمية البشرية والتنمية لجماعاتنا.

أنمار هي أيضا منتدى أنمار. الفضاء الذي وفرته أنمار منذ عام 2006 للحوار والنقاش ؛ تحديث أجندة عمال المشتركة؛ تقييم المبادرات وبناء وتقديم المقترحات ؛ تعبئة الشركاء والأعضاء ؛ والترويج لتحالفات جديدة

أنمـار بالأرقـام والبيانـــات

تم تنفيذ أكثر من 70 مشروعًا من 2006 إلى 2020

شارك أكثر من 15000 شخص في مشاريعنا

عقدت 4 منتديات أنمار بين عامي 2006 و 2020

أكثر من 60 شريكا من المغرب والأندلس

البلديات والكيانات المحلية في مركز عملنا

برامج التدريب في محو الأمية الرقمية tic-tic - المتقدم - برامج التدريب على البرمجيات الحرة في التنمية الاقتصادية المحلية - تخطيط التنمية الاقتصادية - منهجية وكالات التنمية المحلية - الابتكار الاجتماعي - تسويق الإقليم ....

دورات عبر الإنترنت حول النوع الاجتماعي والسلطة المحلية ، السياحة المستدامة ، المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المحلية ...

مشاريع إدارة النفايات الصلبة - إمدادات مياه الشرب في المناطق القروية - تنفيذ وكالات التنمية المحلية ، مدارس ورش البناء ، إعادة التأهيل ، النجارة ، البستنة ، الرسم التقليدي على الخشب ، الكهرباء - شبكة مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ورشة عمل تربية النحل ، التدريب والمرافقة في تربية النحل في القرى ، مرصد وشباك المرأة في الشرق وبيت المرأة بطنجة .

عشرات من تبادل الخبرات والرحلات الدراسية في الأندلس مع المسؤولين والمنتخبين في إدارة النفايات، إدارة المياه ، التنمية القروية ، التنمية المحلية ، برامج التوظيف ، المساواة بين الجنسين ، الميزانية التشاركية ، إعادة تأهيل التراث ، الإدارة المحلية ، الإدارة الرقمية ، التدريب ، التخطيط الاستراتيجي ، إدارة الخدمات العامة ، تربية النحل ...

عشرات المساعدات التقنية الأندلسية حُشدت من الأندلس المصاحبة للأعمال والمشاريع في المغرب

أكثر من 100 بلدية تشارك في التبادل والمساعدة التقنية والمشاريع في المغرب والأندلس

3.

السيـــــاق :
منتديات أنمار

تم عقد ثلاث نسخ سابقة من **منتدى أنمار**. الأول في طنجة فبراير 2020. والثاني في الجزيرة الخضراء مارس 2008. والثالث أيضا في طنجة مايو 2012.

يهدف **منتدى أنمار** الأول الذي عقد في طنجة في 20 فبراير 2006 إلى ترسيخ علاقة التعاون البلدي الأندلسي مع شمال المغرب، من خلال إطلاق برنامج أنمار، «في جهد مشترك مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي–AECID– و الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي – AACID – و برنامج ART GOLD مغرب والجماعات المحلية لشمال والأندلس.

من عام 2006 إلى عام 2008 ، تم تطوير استراتيجية عمل في إطار الشبكة التي أدت إلى عدد لا بأس به من مبادرات التعاون بين الشركاء الأندلسيين والمغاربة من أجل تحسين نوعية الحياة لمواطني شمال المغرب ، لتعزيز دور الجماعات المحلية وتحسين العلاقات بين الحكومات المحلية على ضفتي. تم تطوير هذه الإستراتيجية على أساس ثلاثة محاور وبرنامج التنمية البشرية المحلية. وهذه المحاور هي: تعزيز القدرات المؤسسية ، ودعم الخدمات الجماعات الأساسية ، وتنمية الاقتصاد المحلي.

انعقد منتدى أنمار الثاني في 25 مارس 2008 في الجزيرة الخضراء ، وكان هدفه تعزيز فضاء مشترك للتبادل والمعرفة والروابط بين المدن والبلدات في الأندلس والمغرب بهدف خلق تحالفات بين المؤسسات المحلية والمجتمع المدني لتنفيذ مبادرات التنمية البشرية المحلية.

تم عقد **منتدى أنمار** الثاني بعد عامين من تطوير البرنامج والشبكة وعمل على تصور جزء من العمل الذي تم تنفيذه في هذه الفترة. ينجح المنتدى في الجمع بين معظم شركائه الجدد، مما يدل على التقدم المحرز منذ إطلاق البرنامج من خلال الكشف عن مختلف أنشطة التعاون التي تم تنفيذها مع شمال المغرب.

لا يعمل اللقاء في الجزيرة الخضراء [2] فقط على تعزيز استراتيجية العمل المشترك لشبكة أنمار فحسب ، بل يعزز أيضًا المواءمة المنهجية مع السياسات الوطنية في المغرب ، من خلال المديرية العامة للجماعات المحلية - DGCL - والبرنامج ART GOLD مغرب، في إطار يتم من خلاله إطلاق مبادرات مشتركة مختلفة وتطويرها لصالح الجماعات المحلية المغربية.

فضلت التنمية -AECID- من خلال برنامجها في MUNICIPIA تعزيز هذه الشبكة العابرة للحدود في تلك الفترة.

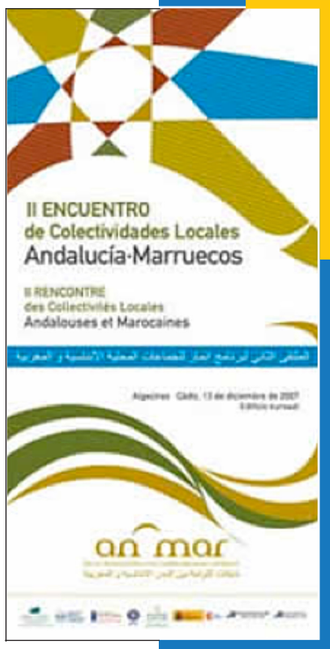

في المغرب، تم تشكيل تحالف أيضًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الحكامة المحلية ART-GOLD الذي سيستمر عملياً حتى عام 2012. أظهرالجزيرة الخضراء عملاً واضحًا حول تنفيذ مدارس ورش العمل ، ودعم التعاونيات في المناطق القروية أو إنشاء شبكة من مراكز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين مبادرات أخرى. كما كانت المجالس الجهوية لطنجة تطوان و الجهة الشرقية وكذلك المديرية العامة للجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية حاضرة ، وبالتالي بدأوا دعمهم ومشاركتهم في الشبكة التي لا تزال غير رسمية.

[2] معلومات عن منتدى أنمار الثاني و «تصريح الجزيرة الخضراء»
http://www.an-mar.org/2008/04/el-foro-anmar-2008-referente-de-la cooperacion-local-entre-andalucia-y-marruecos/

أكد التصريح الختامي للمنتدى على التخطيط المشترك للتعاون بين الجماعات المحلية على ضفتي حول برامج التنمية البشرية المحلية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية وتعزيز دور الجماعات المحلية و الخدمات التي يقدمونها.

كان منتدى أنمار الثاني خطوة إلى الأمام في تطوير شبكة أنمار. بعد عامين من العمل المتواصل ، تم عرض نتائج شبكة بلدية لا تزال في بدايتها. دعم شبكة الشركاء والكيانات الأندلسية مثل الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي -AACID - والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل.

من المهم أن نلاحظ بين هذا المنتدى و التالي الذي تم عقده في قرطبة في مارس 2010 **للقاء الأول للسلطات المحلية للاتحاد الأوروبي والمغرب** فضمن الأنشطة المخطط لها خلال الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي ، والتي سبقت قمة الاتحاد الأوروبي والمغرب التي عقدت في 8 مارس 2010 في غرناطة [3].

كانت مهمتها هي تعزيز النقاش وتعزيز دور الحكومات المحلية على ضفتي في العلاقات بين الطرفين ، من خلال أجندة تعاون مشتركة ، والتي تم تضمين نتائجها في ما يسمى ب «التزام قرطبة» والذي وجهت دعوة لأعضاء القمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في غرناطة ، حول أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه السلطات المحلية في عملية الوضع المتقدم.

منتدى أنمار الثالث بعنوان تحديات التعاون اللامركزي في السياق الحالي: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المغرب والأندلس ، يعود إلى طنجة في 29 و 30 مايو 2012 ويواصل تعزيز فضاء الفرص المشتركة بين شركاء الشبكة الذين يسمحون لهم بالتعريف على أقاليمها ، وتعزيز العلاقات والمعرفة المتبادلة وإنشاء مبادرات تعاون جديدة.

أهمية خاصة في **منتدى أنمار الثالث** ، تمت دراسة استراتيجيات تقوية الحكومات المحلية بعمق من خلال تشكيل وتدريب المسؤولين المنتخبين ورؤساء البلديات وممثلي البلديات الآخرين في إطار عملية اللامركزية التي كانت قيد التنفيذ في ذلك الوقت في المغرب.

في طنجة ، تم وضع أجندة بين شركاء الشبكة على أساس اقتباسات ذوي صلة بالاهتمام المشترك في ذلك الوقت: الاحتفال باللقاء الرابع ل CGLU والمنتدى الثاني للسلطات المحلية بين المغرب والاتحاد الأوروبي الذي انعقد في الرباط في عام 2013. أخيرًا ، في المنتدى الثالث ، تم اقتراح بدء مناقشة حول إضفاء الطابع المؤسسي على شبكة أنمار وإنشاء لجنة تنفيذية مكونة من مختلف الشركاء الأندلسيين والمغاربة التي من شأنها أن تسمح بوضع أسسها. أصبحت هذه المؤسسات حقيقة واقعة في عام 2014 ، عندما أصبحت شبكة أنمارالى فيدرالية أنمار.

[3] معلومات عن منتدى أنمار الثاني و «تصريح الجزيرة الخضراء»
http://www.andaluciasolidaria.org/archivo/index.php?option=com_content&task=view&id=911&Itemid=607

[4] العروض التقديمية لمنتدى أنمار الثالث
http://www.andaluciasolidaria.org/archivo/index.php?option=com_content&task=view&id=1692&Itemid=208

يستجيب اللقاء على برنامج الذي تم الاتفاق عليه بين المغرب والأندلس ، مع القيادة المغربية لوزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية -DGCL - وفامسي نفسها للرد على ثلاثة أسئلة حيوية للبلديات والجماعات المحلية الشريكة. من شبكة: 1) عملية اللامركزية وإدارة الخدمات العامة من المحلية. 2) إطار التعاون الأوروبي الجديد و 3) مأسسة شبكة أنمار. كانت طنجة 2012 ملتقى للأندلس والمغرب ، ليس فقط على المستوى المحلي ، ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي والوطني. كان تكريسًا لشبكة أنمار كفاعل استراتيجي في التعاون اللامركزي بين ضفتي ، مع الاعتراف الواضح من كل من AECID . DGCL أو المجلس الأندلسي نفسه؛ وبدعم من العديد من الشركاء من شمال المغرب والأندلس. كما مكّن اللقاء من صياغة توصيات للقمة الأوروبية المغربية المقبلة ، والتي ستحدد خطة العمل للفترة 2021 -2027 ، والتي تطلب بشكل مشترك الالتزام بدور البلديات في التنمية والتعاون بين أوروبا و المغرب.

جمع منتدى أنمار III الطلب العالي والواضح للشركاء والجهات الفاعلة في الإقليم لدراسة الاحتمالات المختلفة لإضفاء الطابع المؤسسي على شبكة أنمار ، مما يمنحها طابعها القانوني الخاص والحكامة المشتركة للبلديات الشريكة. وكانت طنجة أيضا مكانا للتبادل والتعلم ولعرض النتائج والمبادرات التي تطورت خلال تلك الفترة. احتلت إدارة النفايات الصلبة مركز الصدارة ؛ المرصد و شُبّاك للخدمات النسائية ؛ خطط تنمية المجتمعية ، أو وكالات التنمية المحلية.

ملخص. منتدى أنمار الرابع "المغرب-الأندلس".

جسر للتعـــاون اللامركـــزي بين أوروبـــا وأفريقيـــا

كان **منتدى أنمار الرابع** «الأندلس-المغرب» مكانًا للالتقاء بين البلديات والجماعات المحلية في شمال المغرب والأندلس الذي نظمه فامسي و فيدرالية أنمار، لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار التعاون بين المنطقتين وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة للإدارة العامة المحلية وتعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة.

عُقد المنتدى في الفضاء الرائع لمؤسسة ثلاث ثقافات البحر الأبيض المتوسط في إشبيلية يومي 28 و 29 يناير ، وقد عمقت النسخة الرابعة من هذا المنتدى في الفرص التي ينطوي عليها الفضاء العابر للحدود والتحالفات المحلية بين الأندلس والمغرب ومن خلال بينهم ، بين أوروبا وأفريقيا. وبهذه الطريقة ، بالإضافة إلى كونه فضاء للتفكير في التعاون بين الحكومات المحلية الأندلسية والمغربية ، فقد دمج المنتدى الرابع منظور التعاون الثلاثي والجنوب-الجنوبي والتقارب الضروري بين أوروبا وأفريقيا مع الأندلس.

تم تمويل **منتدى أنمار** IV، كمبادرة من فامسي، فيدرالية أنمار والمديرية العامة للجماعات المحلية في المغرب ، تم تمويله منAACID، والتمويل المشترك والتعاون بين المجالس الإقليمية في ولبة ، قادس ، خائين و إشبيلية. مجلس مدينة إشبيلية ؛ الاتحـاد الأوروبي؛ تأسيس ثقافـات الثلاث للبحر الأبيـض المتوسط؛ المنصة (الشبكة الأوروبية للتعاون اللامركزي، للحكومات المحلية) والمدن المتحدة والحكومات المحلية، CGLU افريقيا.

شارك ما يقرب من مائتي شخص من اثنتي عشرة دولة في نسخة 2020 هذه ، وهي الأكبر من بين تلك التي عقدت حتى الآن، بما في ذلك ممثلين سياسيين وتقنيين من مائة بلدية من المغرب، السنغال ، موريتانيا ، بنين ، الرأس الأخضر، تونس وكوت ديفوار، (رؤساء البلديات ، رؤساء المديريات العامة ، إدارات المساواة ، التوظيف ، البيئة ، السياحة وغيرها). وبالمثل، شارك ممثلون عن البلديات ، المقاطعات الأندلسية ، الإسبانية، وكالات التعاون الأندلسية و الباسكية والكتالونية ، إلى جانب الجامعات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمجتمع المدني، فضلاً عن الشركات والمستشارين وطلاب الجامعات.

وتضمنت ورش العمل مداخلة القادة المؤسسين والسياسيين، فضلا عن المتخصصين وممثلي الشبكات الدولية للحكومات المحلية والأمم المتحدة، في حلقات النقـاش وورش العمـل التعليمية. ومن المناسب الإشارة إلى مداخلات المديريات العامة للجماعات المحلية والإقليمية في المغرب وموريتانيا ، وكذلك مداخلات منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية – إفريقيا ، وشبكة النساء المنتخبات المحليات في إفريقيا REFELA.

تم تنظيم اليوم الأول كفضاء قبلي لليوم المركزي للمنتدى الرابع. بعد مداخلة من قبل رئيس منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية حول دور الحكومات المحلية في الأجندة العالمية ، ركزت جلسات العمل على المناقشات وتبادل الأفكار حول النوع والسلطة المحلية من ناحية ، وأجندة 2030 و موقع أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

لقد تم عقد جلستين في صباح اليوم الثاني، بعد حفل الافتتاح الذي شارك فيه كبار الممثلين السياسيين من المغرب والأندلس. الأول تناول «التحديات والفرص أمام الحكومات المحلية والإقليمية في سياسة الجوار الأوروبية». في الجزء الثاني ، تمت مناقشة «التحديات والاستراتيجيات الخاصة بتعاون الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم العابر للحدود: نموذج إقليمي».

تم تنظيم جلسات بعد الظهر لهذا اليوم حول ورشتي عمل متزامنتين للتعلم وبناء الاستراتيجيات. أحدها حول «التعاون الثلاثي اللامركزي وجنوب المغرب: التحالفات المحلية أوروبا – المغرب – إفريقيا / اللامركزية ، الكفاءات المحلية. والخدمات العامة» ، حيث الأدوات المحلية والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالخدمات العامة وأهميتها لتحقيق أجندة 2030 ركزت ورشة العمل الثانية على المناقشات حول استراتيجيات خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي في المناطق القروية، مع تحليل تحديات المناطق القروية قبل أجندة العالمية والأدوات اللازمة التنويع الاقتصادي في المناطق القروية.

في الختام ، ساهم هذا المنتدى الرابع أنمار في تجديد العلاقات بين البلدين الأقرب إلى بعضهما البعض وتوطد وامتد إلى أقاليم أخرى ، خاصة في إفريقيا، وهو نموذج للعلاقات القائمة على تبادل القدرات التقنية. وتعزيز الحوار المؤسسي والتعاون الشامل بين الحكومات المحلية بموافقة شبكات الحكومة المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد ، تم التوقيع علنًا على اتفاقيتي تعاون مهمتين. إحداهما مع المديرية العامة للجماعات المحلية في وزارة، الداخلية واللامركزية بالمملكة المغربية، DGCL ، **والأخرى مع شبكة النساء المحليات المنتخبات من إفريقيا**، REFELA.

اختتم **منتدى أنمار** IV جلساته بقراءة إعلان إشبيلية والموافقة عليه ، والذي جمع معًا استنتاجات يومي العمل المكثف.

وكل هذا يدرك أدناه.

.5

الاتفاقيات الموقع عليها

مع المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية واللامركزية بالمملكة المغربية ، DGCL

بناءً على رؤية مشتركة للدور المهم للسلطات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإرادة المتبادلة لتوطيد علاقات الصداقة والأخوة القائمة منذ قرون بين الجماعات الإقليمية للطرفين ، فإن هذا الغرض من مذكرة التفاهم هو خلق إطار ملائم لتطوير إجراءات التعاون اللامركزي من خلال إقامة علاقات دائمة وطويلة الأمد بين السلطات المحلية في المغرب وإسبانيا ، على أساس مفهوم المصالح المتبادلة ، وتبادل الخبرات ، المعرفة و الدراية التقنية وتقدير اختصاصات وخصوصيات كل من الموقعين.

وإدراكاً من الطرفين للتداعيات الإيجابية والأهمية المتزايدة للتعاون اللامركزي في مساهمته في التنمية المحلية والانفتاح على العالم الخارجي ، فلقد عبرو عن استعدادهم لتطويره بين السلطات المحلية في البلدين ، ويبرزون أهمية تعزيز المساعدة. المؤسسية ، التقنية والإدارية التي يتم توفيرها للسلطات المحلية في ممارسة وظائفها. وبذلك يبدون استعدادهم لتعزيز هذا التعاون على أساس مبادئ المساواة في الحقوق ، الاحترام المتبادل ، حماية مصالح الطرفين ومشاركته مع السلطات المحلية الأخرى في الجنوب.

أهداف الاتفاقية هي:

- تطوير التعاون المؤسسي الذي يتمثل هدفه الرئيسي في المساهمة في تعزيز اللامركزية والقدرات الإدارية للجماعات الإقليمية وجمعياتها ؛
- تعزيز التنمية المحلية من خلال تنفيذ سياسات مبتكرة من حيث تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم ؛
- تعزيز قدرات المنتخبين والسلطات المحلية من خلال تبادل المعرفة والخبرة في الحكامة المحلية.

وفيما يلي مجالات التعاون ذات الأولوية:

1. تعزيز القدرات الإدارية للسلطات المحلية.
2. دعم تنفيذ الجهوية المتقدمة ،
3. تحسين إدارة الخدمات العامة المحلية.
4. التنمية المحلية في نهجها المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي.

5 التوعية والتعليم من أجل التنمية.

6 موقع أهداف التنمية المستدامة -ODS-

7 تعزيز التعاون العابر للحدود والبرمجة الأوروبية وتطبيقها على المستوى المحلي.

8 التعاون الثلاثي والجنوب والجنوب ، وخاصة مع البلدان الأفريقية ، حيث يمكن للمغرب والسلطات المحلية نقل خبراتهم وإمكانات التعاون.

9 بشكل عام ، جميع التدخلات التي لها تأثير مباشر على السلطات المحلية وعلى عملية اللامركزية والجهوية المتقدمة.

مع شبكة النساء المحليات المنتخبات في أفريقيا ، REFELA.

تشترك فامسي و REFELA في أهداف متشابهة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، وهما يتقاربان و يصادقان على نهج استراتيجية المساواة بين الجنسين ل CGLU، والتي يتم فيها الاعتراف بتمكين النساء والفتيات وتحقيق أجندات العالمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ، ويتم إبراز الحاجة إلى الترويج لها من قبل الحكومات المحلية من خلال تمكين المرأة لزيادة ظهورها وقيادتها ؛ تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وتعميم مقاربة النوع في بقية أهداف الاجندة على المستوى المحلي.

من خلال هذه الاتفاقية ، يعرب كلا الكيانين عن نيتها التعاون في مجالات ومحتوى محدد للاهتمام لتحسين جهودهما ، وتعزيز إمكانات شبكاتهما والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين في التنمية، وكذلك تعزيز وتنفيذ التوصيات المجمعة في المؤتمر العالمي للنساء المنتخبات محليا ، إعلان باريس 2013، حول أجندة باريس العالمية للحكومات المحلية والإقليمية من أجل المساواة بين المرأة والرجل في الحياة المحلية.

الاعتراف بالحاجة إلى صياغة إجراءات ملموسة ، يتم تحديدها وتنفيذها معًا ، مع الطلب وتحديد أولويات خطط المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة وإبراز دورها في السياسة المحلية ، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع تلك الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القدرات المحلية وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة للمرأة على المستوى المحلي ، بما في ذلك تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والابتكارات من خلال إقامة علاقات تعاون لا مركزية ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ، وكذلك الإجراءات المناصرة وتحديد المواقع في الشبكات والإجراءات العالمية الأخرى.

لهذا ، تم الاتفاق على الأخذ بعين الاعتبار الأشكال المختلفة للجمعيات التي تسمح بتطوير برامج محددة.

6. استنتاجات فضاءات المواضيعية للعمل

النوع والسلطة المحلية

في ما يَتَعَلَّقُ بِالمشاركة السياسية للنساء: الفرص والتحديات.

1 تستلزم مشاركة المرأة في السياسة المحلية إدارة أكثر شفافية وفعالية وأقرب إلى مشاكل واحتياجات المواطنين.

2 إن التشريع وإدماج إجراءات العمل الإيجابي في الأحزاب والترشيحات لتشجيع مشاركة المرأة في السياسة أمر ضروري ، لكنه غير كاف. يجب أن تكون مصحوبة بعمليات تمكين النساء أنفسهن وصياغة تدابير تزيل العوائق بطريقة منهجية.

3 تتجاوز المشاركة السياسية للمرأة المؤسسات. يجب أن يتم العمل على نطاق أوسع ، في المجتمع ، منذ الطفولة ، وفي جميع الأماكن. لهذا من المهم أن يكون هناك نساء بمثابة مرجعا للجميع.

4 كانت شبكات النساء الأفريقيات بمثابة رافعة لمشاركتهن السياسية. من الملح الاستمرار في العمل والقيام بذلك بالتعاون مع الشبكات الأوروبية والعالمية لتحقيق التمثيل السياسي في الحكومات المحلية وفقًا للواقع نفسه.

في ما يَتَعَلَّقُ بِالنوع المتكامل في السياسات المحلية

1 يشكل دمج المنظور النسوي والنوع في السياسة المحلية والقيام بذلك من منظور عالمي ، في جميع المجالات والعمليات ، في الإدارة والتخطيط وصنع القرار ، انه التحدي الكبير للحكومات المحلية.

2 يجب أن يكون للمساواة بين الجنسين مقاربة إقليمية. المدن الصديقة للمرأة من حيث فضاءاتها وخدماتها وبنيتها التحتية هي مدن صديقة وشاملة لجميع السكان.

3. إن الديمقراطية التشاركية ليست ديمقراطية كاملة إذا لم تتضمن أصوات النساء وأجندتهم. يجب أن يكون للعمليات التشاركية مدخلات من النساء وأن تضمن وصول صوتهن إلى جميع مجالات الإدارة البلدية. الأمر متروك للقوى المحلية للاستجابة لاحتياجات ومطالب السكان ، والنساء بالتأكيد.
4. الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين هي رافعة نهائية لتعزيز المساواة في الحياة المحلية. إنها ضرورية لتجسيد التدابير التي تسمح بإحراز تقدم في المساواة الحقيقية والفعالة بين الجنسين في جميع مجالات وسياسات الإقليم..

بعض الملاحظات في ختام الحوارات انطلاقا من مشاركة الجمهور

هذا الجدول ، أكثر من النوع والسلطة المحلية ، كان يجب أن يُطلق عليه «السلطة المحلية للنوع والمساواة» لأنه عندما يتم وضع سياسات النوع على المستوى المحلي ، و يتم تحسين الربحية السياسية والعمليات والمشاركة والشفافية والقرب. تدار الفضاءات بطريقة أكثر جماعية وأمانًا.

النهج الإقليمي هو الذي يقودنا إلى نهج النوع المستعرض في السياسة المحلية. ليس لها نفس القدر من النتائج إذا كنت تعمل بطريقة قطاعية.

المدن التي تعمل من أجل النساء مدن صديقة تعمل لجميع المواطنين. يخبرنا المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية أنه في تلك المناطق التي تشارك فيها النساء ، تكون الميزانيات أكثر شمولاً.

تعد ميزانيات البلديات مع مقاربة النوع من أقوى الأدوات لجعل المساواة حقيقية وفعالة و لتحسين حياة المرأة.

أجنـــدة 2030

مفاتيح توطين أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية

1. تعمل الحكومات المحلية على توطين أهداف التنمية المستدامة من تماسك السياسات ، مواءمة الإجراءات والجهات الفاعلة ، وتعمل في نفس الوقت على ثلاثة مفاتيح للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حتى لا تترك أحدًا وراء.
2. تعزز الحكومات المحلية التعبير متعدد المستويات والفاعلية ، الحفاظ على الحوار مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد الأولويات المحلية ، ووضع خطط العمل وتحقيق أهداف محددة:

.

3. تُنشئ الحكومات المحلية اتفاقيات وتحالفات مع الحكومات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، من واقع أننا جميعًا نتشارك نفس الكوكب، وأنه إذا انخفض، فسنذهب جميعًا.
4. من الضروري تنفيذ إجراءات التعزيز المؤسسي وتلك الخاصة بالإدارة المحلية نفسها للاستجابة للتحديات الجديدة.
5. الحكومات المحلية لها مرجعها الرئيسي للمواطنة. يقومون بتنفيذ الإجراءات حتى تعرف ما هي أهداف التنمية المستدامة و لتعزيز التغيير في طريقة حياتنا ؛ تمثل أهداف التنمية المستدامة أيضًا تحديًا فرديًا. يجب على جميع المواطنين الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.
6. تعمل الحكومات المحلية على الاستدامة الأساسية للبلديات (المياه، الاستهلاك المستدام، الاقتصاد الدائري، التعليم، إلخ)؛ هذه هي التحديات الرئيسية للإدارة المحلية.
7. من الضروري قياس ما يقوم به كل مجتمع ووضع آليات للرصد والتقييم لمعرفة كيفية المضي قدمًا. من الضروري إنشاء مؤشرات على المستوى المحلي ، والحصول على المعلومات ، إجراء التشخيصات ، القياس وإجراء الدراسات.
8. لقد استوعبت الحكومات المحلية، من منطلق الإرادة السياسية، ما تعنيه أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية ولديها فرق عمل وموارد لتحقيق الأهداف المحددة.
9. إن عمل نظام الوثائق الرسمية مستعرض ويولد الابتكار في تشغيل وتنظيم الكيانات المحلية.
10. لا تعمل الحكومات المحلية على مواءمة الإجراءات والميزانيات مع أهداف التنمية المستدامة فحسب ، بل تعمل عن قصد ووعي على تعزيز الإجراءات وتخصيص الميزانيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
11. من الضروري توسيع مفهوم الإقليمية ومعالجتها بمعناها الواسع. هناك مشاكل مثل تغير المناخ التي تتطلب نهجا واسعا لأنه يؤثر على مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة والأقاليم.
12. تبدأ الحكومات المحلية من بعض الدروس المكتسبة ، ومن بينها ما يبرز: كل منطقة تحتاج إلى اكتشاف طريقها الخاص ؛ ضرورة إشراك جميع الجهات الفاعلة فضلاً عن وجود قيادة واضحة وإرادة سياسية ؛ من المهم تحديد موقع أهداف التنمية المستدامة في كل إقليم وإثبات أن الحكومات المحلية قد ساهمت بالفعل في تحقيق الأهداف ، وأخيراً ، من المهم إظهار القيمة المضافة لأهداف التنمية المستدامة لأنها مصدر للتعاون ، فهي تستخدم لغة مشتركة للجميع ؛ وهي ذات صلة بكل من المحلي والعالمي.

الاتحاد الأوروبي والمغرب :

الحكومـــات المحليـــة في إطـــار 2021-2027

التحديات وفرص الحكومات المحلية والإقليمية في سياسة الجوار الأوروبية

1. تهدف منطقة طنجة-تطوان-الحسيمة في تطوير النموذج الإقليمي إلى تحقيق زيادة سكانية قدرها خمسة ملايين بحلول عام 2025 ، خفض البطالة بنسبة 2٪ وتقليص الفقر في الإقليم إلى 60 ألف نسمة.
2. لا يزال الحد من عدم المساواة والفقر على المستوى الإقليمي الأندلسي المغربي يمثل أولوية وتحديًا أساسيًا.
3. يجب أن تلعب الحكومات المحلية في الأندلس والمغرب دورًا رائدًا في تطوير أهداف التنمية المستدامة. يجب العمل معًا والاستفادة من القرب الإقليمي لكلا المنطقتين.
4. يعد التأثير المناخي وتحسين كفاءة الطاقة وإدارة النفايات الصلبة الحضرية من مجالات العمل ذات الأولوية في المنطقة المغربية.
5. يمكن نقل مثال التعاون الإقليمي لأنمار إلى بلدان أخرى.

تحديات واستراتيجيات التعاون من الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم العابر للحدود: نموذج إقليمي. «صوت الحكومات المحلية»

1. من الضروري تحسين توزيع الاختصاصات والسلطات الولائية والإقليمية والمحلية.
2. من المهم أن تجد المزيد من الدعم من الحكومات المحلية من الاتحاد الأوروبي. هناك حاجة إلى المزيد من الموارد المالية والمادية والبشرية في الحكومات المحلية.
3. مزيد من الاعتراف والتمثيل للمرأة في الحكومات المختلفة.
4. يجب تحسين العلاقة المتبادلة بين الحكومات المحلية والاتحاد الأوروبي. واحصل على مزيد من التمثيل من السلطات المحلية في الاتحاد الأوروبي.
5. تفتقر البلديات الصغيرة إلى التدريب على التمويل الأوروبي ، فضلاً عن التقنيين والموظفين الذين يمكن أن تتولى مجالس المقاطعات.

التعاون اللامركزي الثلاثي والجنوب-الجنوب في المغرب

التحالفات المحلية أوروبـــا - المغرب - أفريقيـــا
اللامركزية والكفـاءات المحليـــة والخدمات العامـــة.

1. إن امتلاك الحكومات المحلية كفاءات في الخدمات العامة المرتبطة مباشرة بالمواطنة أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. يجب ربط أهداف التنمية المستدامة بتحسين نوعية الحياة في البلديات. البلديات ضرورية ، على سبيل المثال ، يتم إنتاج 70 ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى المحلي. لن يتم تنفيذ الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف بدون البلديات..
3. مخاوف من نموذج التعاون المرتبط بتحسين الخدمات العامة :

أ- من الضروري التقدم في التعاون اللامركزي ، لأن سياسة التعاون المركزية هي عنصر من عناصر السياسة الخارجية للدول.

ب- هناك خطر في إضفاء الطابع المركزي على الخطابات التي تشكك في اللامركزية ومعادية للتعاون وكراهية الأجانب. يجب على الإدارات المحلية معالجة هذه المشكلة.

ت- تقع مسؤولية الخدمات الأساسية ، مثل المياه والنفايات الصلبة والبيئة ، على عاتق البلديات. لكنها مشكلة لامركزية السلطات للبلديات دون حل مشكلة الموارد والتمويل. هناك كفاءات لسنا قادرين على تنفيذها بسبب نقص التمويل.

ج- يجب معالجة هذا الوضع في سياق تغير المناخ الذي سيتطلب تغييرات عميقة للغاية ، في كل من النظام الاقتصادي كمتال الحكامة.

4. يجب أن تعني تقوية مجالس المدن تعزيز أدوات إدارتها ، والخدمات العامة هي أدوات إدارة وأدوات تقديم الخدمة ، وكذلك شركاتنا العامة ويجب تعزيزها.
5. أفضل شكل من أشكال الإدارة هو دائمًا الأقرب إلى المواطن – تعزيز اللامركزية.
6. إنه صاحب أكبر قدرة على نقل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لديها القدرة على التعاون الأفقي مع المبادرات الأخرى.
7. إن الشركات البلدية مفيدة ، فهي تقدم خدمات فعالة ، هي تفعل ذلك بدون ربح أو أغراض مشتركة ، مما يمنح حرية أكبر.

المناطـق القرويـــة :

استراتيجيات لتوليد فرص العمل والتنويع الاقتصادي

تحديات المناطق القروية في مواجهة أجندة عالمية : رؤية من البلديات

1 أهمية التعاون في الشبكات البلدية.

2 إعادة التفكير في الخيارات من المستويات الحكومية الأخرى التي تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى أي مدى.

3 إنشاء قسم / جمعية للمدن الصغيرة في المناطق القروية ، حيث يحدث تناقص سكان.

4 لأي تنمية محلية مرتبطة بالسياحة ، هناك حاجة إلى البنية التحتية والخدمات والتمويل.

5 إعادة توزيع الثروة في تنمية اقتصادية محلية:

ا- الاقتصادي

ب- بيئي

ت- بشري

حول أدوات التنويع الاقتصادي في المناطق القروية

1 تقوم الجماعات ومجموعات التنمية القروية بتنفيذ سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الأموال. ولكن من الضروري أيضًا أن يكون هناك طاقم تقني مدرب.

2 الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتلك المشاريع التي تولد تأثيرات إيجابية ، وإنشاء خدمات للناس من خلال اتفاق الجهات الفاعلة والنماذج التي تضع المنطقة في المركز.

3 إن تعزيز هذه الشبكات ، كما في حالة المغرب ، يتيح إمكانية إنشاء مشاريع لصالح التنمية المشتركة عابر الحدود.

4 يحتاج كل إقليم بخصوصياته إلى سياسته الخاصة ، وتنميته الإقليمية ، ومناطق حضرية أكثر ، و مناطق قروية أكثر ....

5 ريادة الأعمال الاجتماعية ، والاقتصاد الاجتماعي ، والمبادرات التي تقودنا إلى إعادة التفكير في بعض قطاعات اقتصادنا في المناطق القروية حتى لا يتم استبعادها من ديناميات النمو.

6 أهمية مجموعات التنمية ، القادرة على توليد نوع من الهندسة لاتفاق الفاعلين ، لتقوية المؤسسات ، بحيث تحقق هذه القدرة على الوساطة أو التعبئة.

8 يمكن أن تساهم هذه الخبرة والمعرفة في نماذج التعاون من الإيثار.

9 يجب أن تكون أدوات إدارة مجالس المدينة هذه متاحة لخطط التعاون ، وتجنب بذلك التقلبات السياسية.

10 تتمتع الشركات العامة الأندلسية بإمكانيات كبيرة للتعاون ، وهناك تقليد طويل في إدارة الخدمات العامة، في المدن الكبرى: قرطبة ، إشبيلية ، قادس ، فهناك بنية تحتية عامة كبيرة.

11 يمكنهم توفير كل من الوسائل التقنية والتعزيز السياسي.

12 نحتاج إلى شركات عامة جديدة ، مبتكرة ، منفتحة ، شفافة ، مع طريقة جديدة لفهم الإدارة ، والتي تعمل كمحفز.

13 حول مسألة التعاون العام والخاص. إنه إيجابي في إطار الرقابة على الإدارة ، يجب أن يتوافق مع معيار الكفاءة وتقديم الخدمات. تجنب حالات الاحتكار التي تعرقل أهداف التنمية.

مذكـرة منتدى أنمـار الرابـع

.7

البيان الختامي لمنتدى أنمار الرابع

جسر للتعاون اللامركزي بين أوروبا وأفريقيا

نحن رؤساء البلديات ورئيسات بلديات ، ممثلو الكيانات المحلية في الأندلس والمغرب ، ممثلي المستوى الإقليمي لكل من ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وجمعيات الحكومات المحلية والحكومات المحلية لمختلف لبلدان الأفريقية المدعوة ، والشبكات الدولية ، وتمثيل التعاون اللامركزي في أوروبا ، والمؤسسات ذات الأطراف المتعددة والجامعات والمجتمع المدني في 28 و 29 يناير 2020 للاحتفال **بالنسخة الرابعة من منتدى أنمار** في مدينة إشبيلية.

نعترف

1. أهمية التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية في شمال المغرب والأندلس الذي يوحد شعبين في إقليم واحد ، الذي ينعكس تقليده ف ي منتدى أنمار والذي يسلط الضوء على ثراء علاقة الصداقة والتعاون بين البلدين.
2. الحاجة إلى الحفاظ على حوار بين الجماعات المحلية حول أجندة تنمية مشتركة تجلب صوت الأقاليم إلى مجالات صنع القرار الوطنية والدولية.
3. الفرصة التي تتيحها الأجندة الدولية 2030 للحكومات المحلية والحاجة إلى معالجة الاستراتيجيات الإقليمية التي تحد من عدم المساواة في جميع المجالات (النوع ، الاقتصادي والاجتماعي) ، وتجنب «عدم ترك أحد في خلف». أهداف التنمية المستدامة مستعرضة وتولد الابتكار في تشغيل وتنظيم الكيانات المحلية.
4. الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الأندلس والمغرب ، وخاصة شبكة أنمار ، لتعزيز التحالفات بين أوروبا وأفريقيا لتكون بمثابة نموذج وممارسة جيدة للتعاون العابر للحدود من أجل التنمية المستدامة من الحكومات المحلية ؛

5. الأهمية في تنمية الجماعات المحلية واختصاصاتها، فهي إدارة محلية وتعرف احتياجات المواطنين عن كثب. الكفاءات والخدمات التي يمكن تنفيذها بكفاءة وجودة من قبل الكيانات العامة المحلية ، ومولدات العمالة الجيدة والتي تسهل إدارتها العامة وصولاً أكبر إلى جميع السكان ؛
6. القلق على عالمنا القروي ، الذي ظهرت في السنوات الأخيرة أعراض انخفاض عدد السكان المرتبطة بنقص الفرص ؛
7. الجهود التي تبذلها حكومتا إسبانيا والمغرب والاتحاد الأوروبي ومؤسسات مختلفة مثل المجلس الأندلس والمديرية العامة للجماعات المحلية في المملكة المغربية ، في تطوير التعاون اللامركزي الذي يكون المجتمع المحلي محوره ؛
8. أهمية الاعتراف بالجماعات المحلية في الاجندة الدولية والسياسات الأوروبية.

ولكل تلك الأسباب ، في إشبيلية يوم 29 يناير 2020، نعلن

i. **التزامنا** بالإدارات المحلية التي تدمج المساواة بشكل كامل في هياكلها ؛ التي تكسر الحواجز المرئية وغير المرئية . التي تمنع النساء من الوصول إلى الفضاء السياسي المحلي وصنع القرار على النحو المبين في خارطة الطريق للجماعات المحلية للمساواة بين الجنسين في أفريقيا والميثاق الأوروبي للمساواة بين الرجل والمرأة في الحياة المحلية. يجب أن يكون للمساواة بين الجنسين تركيز إقليمي. المدن الصديقة للمرأة هي مدن شاملة لجميع السكان.

ii. **اسننشئ فضاء عمل مشترك بين المؤسسات لتحديد أهداف التنمية المستدامة** وتنفيذها في شركائنا الأعضاء في المغرب والأندلس ؛ بالتنسيق مع المديرية العامة للجماعات المحلية المغربية -DGCL- و المجلس الأندلس و فامسي.

iii. **نطلب** من الاتحاد الأوروبي وحكومتي إسبانيا والمغرب إجراء حوار منظم بين الحكومات المحلية والإقليمية ، وإنشاء أدوات مالية تهدف إلى التعاون اللامركزي والجماعات المحلية والإقليمية ، فضلاً عن جمعياتهم لتنفيذ السياسات و استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من التفاوتات في المنطقة عابرة للحدود. الأدوات التي تسمح بشكل مباشر للجماعات المحلية بالوفاء بالتزاماتها من خلال تطوير خدمات عامة جيدة ، واقتصاد مستدام مرتبط بالإقليم ، وقدرات تقنية بين مختلف الجهات الفاعلة التي يمكنها الاستجابة لتوقعات المواطنين وتوقعاتهم الخاصة للأجندة 2030.

iv. **كما نطالب** بمزيد من الاستثمار في المناطق القروية التي تسمح بالتوازن الديموغرافي لأقاليمنا ، والحفاظ على المناظر الطبيعية القروية ، ثقافتها ، تنوعها البيولوجي ، وتطوير حياة كريمة.

v. **سنعمل على تعزيز** تعاون أكبر من أجل التعاون المتبادل بين حكوماتنا المحلية ، بما في ذلك مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في الإقليم ، مع نهج التنمية المستدامة للحد من عدم المساواة.

vi. **سنعمل على تعزيز** الشراكة والتعاون الثلاثي بين الحكومات المحلية الأندلسية والمغربية ومختلف شبكات البلديات الأفريقية على أساس تبادل الممارسات الجيدة والبحث عن حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. تنفيذ أجندة 2030 على المستوى المحلي ، واستدامة المناطق وسكانها ؛ إدارة الخدمات العامة المحلية وتعزيز المؤسسات؛ مكافحة تغير المناخ. يجب أن تكون الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد ، وكذلك إزالة الحواجز التي تحول دون المساواة الفعالة بين الجنسين على المستوى المحلي ، رأس هذا التعاون.

vii. **سنعيد إصدار** منتدى أنمار في السنوات القادمة من أجل مواصلة تعزيز التعاون المحلي بين الأندلس والمغرب ؛ كتابة أجندة الجماعات المحلية في فضاء عابر الحدود مع كل من أوروبا وأفريقيا ، فهو فضاء لنقل المعرفة ، النقاش ، التوافق والاتفاق بين سكان الأندلس والمناطق الشمال المغرب بشكل خاص ، وأوروبا وأفريقيا بشكل عام.

IV FORO منتدى
anmar
UN PUENTE DE COOPERACIÓN DESCENTRALIZADA ENTRE EUROPA Y ÁFRICA
UN PONT POUR LA COOPÉRATION DÉCENTRALISÉE ENTRE L'EUROPE ET L'AFRIQUE
قنطرة التنمية اللامركزية بين أوربا وإفريقيا

بطاقـــات تقنـــة

للفضاءات، الحوارات وورش العمل

ملخـــص التـــدخـــلات

منتدى أنمار الرابع

إشبيليـــة ، ينايـــر 2020

يمولـون ويتعاونـــون :
famsi Fondo Andaluz de Municipios para la Solidaridad Internacional
ANMAR
Direction Générale des Collectivités Locales
التمويـــل:
Agencia Andaluza de Cooperación Internacional para el Desarrollo
CONSEJERÍA DE IGUALDAD, POLÍTICAS SOCIALES Y CONCILIACIÓN
JUNTA DE ANDALUCIA
DIPUTACIÓN DE HUELVA
Diputación de Cádiz
DIPUTACIÓN DE JAÉN
NO8DO
PLATFORMA
UCLG AFRICA
TRES CULTURAS

فضاءات موضوعية

النـــوع والسلطـــة المحليـــة

28 يناير 2020
جَدْوَلُ المواعيد : 11:00h حتى 2:00h
المكان : المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

الأهداف

اتعزيز إدراج السياسات النوع على جميع المستويات.

وضع الإجراءات ، المنهجيات ، المبادئ التوجيهية للعمل التي تدمج مقاربة النوع والتمكين الاجتماعي ، الاقتصادي ، السياسي والثقافي للنساء.

الحصول كمجموعة على وثيقة محددة و / أو دعم لوثيقة سياسية قائمة بشأن المساواة والنوع ، وتأييد الميثاق الأفريقي.

إقامة تحالفات وشبكات تعاون حول المساواة بين الكيانات المشاركة، لا سيما في المنطقة العابرة للحدود ، في تحالف بين الحكومات المحلية على الضفتين.

مقاربة الفضاء

إن موجات النسوية والحركات الاجتماعية ، والاندماج المتزايد للنساء على جميع المستويات في صنع القرار ، السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، جعلت من الممكن إجماعًا متزايدًا على أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين ، وقد حددت أولوية العمل بطريقة واضحة لتحقيق مساواة النوع ، وإشراك جميع الأطراف وعدم ترك أي شخص في الخلف.

تكرس أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة هدفًا محددًا لتحقيق مساواة النوع ، الهدف 5: «**تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات**». ينقسم هذا الهدف إلى سلسلة من الأهداف التي تُظهر التحديات الهائلة التي تواجه الحكومات متعددة المستويات ، ومن بينها ، بعض التحديات التي تهم الحكومات المحلية بطريقة خاصة جدًا: من توفير الخدمات العامة التي تضمن الوصول المساواة للنساء، حتى المشاركة الفعالة للنساء في السياسة، أو المسؤولية المشتركة للرجل والمجتمع في مجال الرعاية ، كمحتوى للسياسات العامة.

بالإضافة إلى الهدف 5، تتضمن أجندة 2030 ت دابير **مساواة النوع في بقية الأهداف والغايات**، من منظور شامل يؤكد حقيقة أنه بدون المساواة ، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. تعتبر أجندة إدارة البلديات كأداة للسياسة العامة للحد من عدم المساواة بين النساء والرجال ، وهذا اتجاه متزايد في جميع أنحاء العالم ، والذي يوحد **الحكومات المحلية وشبكاتها**، وبالتالي لا يفلت من لواجب التعاون البلدي.

المنهجية

تقديم وقراءة المنهجية في حوارين مدتهما ساعة و 15 دقيقة.

حوار أولي متعدد المستويات ، مع تدخلات قصيرة والاعتدال مع الأسئلة والمشاركة العامة حول مشاركة المرأة في السياسة، الصعوبات والتحديات. سيؤدي التقديم الأولي إلى طرح أسئلة من العامة.

حوار الحكومات المحلية حول النهج المتكامل للسياسات المحلية من خلال الممارسات المحلية الجيدة ، مع التدخلات القصيرة والاعتدال مع الأسئلة والمشاركة العامة.

تتم معالجة قضايا مثل سياسات المساواة وتدابير الإدماج ومقاربات النوع الاجتماعي، والتعاون اللامركزي كاستراتيجية لمعالجة المساواة في مجال السياسات المحلية والتحالفات المحتملة على المستوى الأندلسي المغربي و كمحور لعمل ثلاثي مع الشبكات الأفريقية للحكومات المحلية. تقديم حالات عملية، أندونيسيين ، المغاربة والأفارقة وتقديم ميثاق لتمكين المرأة REFELA.

مكونات المائدة

الحوار 1 : «المشاركة السياسية للنساء: الفرص والتحديات»

المشرف عليها: **ديفيد نافارو** ، النائب الأول لرئيس بلدية مدينة قادس

ماكورا داو ، رئيسة شبكة النساء المحليّات المنتخبات في إفريقيا –REFELA- رئيسة بلدية فومبولو (كوت ديفوار) ،

فاطنة الخيل ، رئيسة بلدية أرباوة (المغرب). رئيسة شبكة النساء المنتخبات في المغرب

لورا فرناندیز ، المديرة العامة للمعهد الأندلسي للمرأة

فرانسيسكا مدينة ، نائبة الرئيس للمجلس الإقليمي لخائين

رجاء جمير، مستشار تونس (تونس)

مكونات المائدة

الحوار 2 : «المقاربة المتكاملة للنوع في السياسات المحلية»

المشرف عليها: **فردوس أوسيدهم** ،المستشارة الخاص للأمانة العامة للمدن المتحدة والحكومات المحلية (CGLU)

إيزابيل أوسيدا ، عمدة لوبيرا

إرزي زليخة ، رئيسة هيئة الإنصاف وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع -IEECAG- للمجلس الجهوي للشرق (المغرب)

لطيفة كسار أمامو ، رئيسة هيئة السياحة والتراث وعضو لجنة الأسرة ومساواة النوع. سوسة (تونس)

مليكة غفران ، المستشارة الخاصة لشبكة النساء المنتخبات محليات في إفريقيا -REFELA–

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

جمعت هذه الحوارات العديد من خبيرات والقياديات من بلدان مختلفة مع خلفية سياسية واجتماعية بارزة ، وأظهرت أنه ، بطريقة عالمية ومعممة ، عندما تحكم النساء ، تكون السياسات أكثر عدلاً وأقرب إلى المواطنين. إدارة سياسية للنساء يجب أن تقدر في بناء فضاءات للرفاهية والتنمية ، والتي تتبع من انعدام الثقة في مجتمع ذكوري وأبوي يجعل الحكومات التي تقودها النساء أكثر أناقة وأكثر شفافية وبأقل قضايا الفساد.

وفي هذا الصدد ، فإن رجاء جمير ، مستشارة العاصمة التونسية والأستاذة الجامعية، تشير إلى أن المَرأة في ممارسة السلطة تميل إلى صدى الواقع أكثر ، مع مقاربة أكبر للمواطن/مواطنة ومع تنمية الأولويات السياسية حولها لمزيد من القضايا الأساسية مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر.

لا تكافح النساء من أجل احتلال الحيز السياسي مع الرجال ، إنهن يناضلن للدفاع عن طريقة لرؤية وممارسة السياسة تختلف عن تلك التي لدى الرجال ، كما تؤكد **لورا فرناندیز** ، مديرة المعهد الأندلسي للمرأة.

إن التمييز الإيجابي وإجراءاته العملية هي التي تزيل العوائق أمام مشاركة المرأة، كونها إحدى الاستراتيجيات التي تحقق أفضل النتائج للسماح بحضور المرأة في الفضاء العام وفي صنع القرار.

على هذا المنوال ، سلطت **فرانسيسكا مدينة** ، نائبة رئيس المجلس الإقليمي ، الضوء على أهمية شبكات النساء ومشاركتهن في تمكينهن وفرض تحديات على النظام الأبوي نفسه. يمتد هذا الهيكل أيضًا إلى الأحزاب نفسها ، حيث يمنع التسلسل الهرمي والافتقار إلى الشفافية المرأة من تولي المناصب القيادية ؛ القيادات والنماذج التي لا تملكها النساء لأن الموجود منها ذكور. يعتبر الحكم الأبوي أحيانًا النساء مواطنات من الدرجة الثانية ؛ التسلسل الهرمي الذي يستخدم لغة تجعلهم غير مرئيين وتعرضهم للتمييز.

للشبكات النسائية فائدة أخرى واضحة وجديرة بالاهتمام ، وهي ليست سوى تبادل الخبرات بين النساء الذي يظهر كآلية تضامن وآلية فعالة للنضال النسوي.

وبحسب فريق الخبيرات ، فإن الحقوق التي تكتسبها المرأة بشأن المساواة هي حقوق قابلة للنقض. لا يمكنك التوقف عن النضال. وبهذا المعنى ، من الضروري تعزيز إدراج مقاربة النوع في جميع السياسات كعنصر يضمن المساواة الفعلية والحقيقية للمرأة.

فاطنة الخيل ، عمدة عربوا والوزيرة السابقة في المغرب ، تشير إلى أن البلدان المتقدمة هي تلك التي أدرجت سياسات المساواة من خلال التحرير والتنمية. بالنسبة لهذه العملية ، يبدو من الواضح أن التعليم يجب أن يكون أحد الأدوات الرئيسية ، وكذلك الاستقلالية الاقتصادية للنساء.

وفي نفس السياق ، تؤكد **ماكورا داو** ، رئيسة REFELA على نفس الفكرة ، وتطالب بسياسات التدريب والتعليم كاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة المحلية. تصبح هذه الاستراتيجيات ضرورية عند مراقبة إحصاءات المشاركة في القارة الأفريقية حيث يوجد تمثيل ناقص واضح للمرأة.

بالنسبة إلى **لورا فرنانديز** ، فإن التعليم هو أيضًا الآلية الرئيسية لكسر الحواجز المرئية وغير المرئية لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. السقف الزجاجي هو القيد الحالي الرئيسي أمام المرأة لشغل مناصب المسؤولية التي تتوافق معها من حيث المبدأ.

يعتبر **المجلس الأندلسي لمشاركة النساء** تجربة ناجحة تساهم في تمكين المرأة ومشاركتها السياسية. مجلس منتخب ديمقراطيا من بين ممثلي المجتمع المدني ، ويحافظ على حوار مفتوح ومستمر مع رئاسة المنطقة.

وركزت المائدة المستديرة الثانية على تعميم مقاربة النوع في السياسات المحلية. تعتبر **فردوس أوسيدهوم**، المستشارة الخاصة للأمانة العامة للمدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) ، **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** ، مساواة النوع، هدفًا أساسيًا للرافعة لتحقيق بقية الأهداف.

والغرض ليس سوى تحقيق الحكامة العادلة والمساواة. ربما تكون الثقافة هي الخيط المشترك المثالي النوع ، كما توضح لنا فردوس ، فهي تتخلل جميع الأنشطة التي تطورها مجتمعاتنا. تعالج CGLU هذه القضية داخليًا ومع جميع وكالات الأمم المتحدة بطريقة مستعرضة ومن منظور إضفاء الطابع الإقليمي على تركيز المرأة.

تؤكد شبكة النساء الأفريقيات المنتخبات (REFELA) في هذا العمل المتعلق بدمج مقاربة النوع في CGLU-A، السيدة **مليكة غفران** ، المستشارة الخاصة للشبكة.

إحدى أهم التجارب على المستوى المحلي ساهمت به ا إيزابيل أوسيدا ، عمدة لوبيرا ، التي سلطت الضوء على أهمية معرفة الإقليم وعدم المساواة فيه جيدًا من أجل محاربته من النشاط السياسي والاجتماعي. من الضروري ، من المستوى السياسي المحلي ومؤسساته ، تطوير سلسلة من التدابير التي تقلل من عدم المساواة المحددة: تنفيذ الحكومات المشتركة ، وتكييف الإطار التشريعي الوطني والإقليمي بأكمله مع الواقع المحلي ؛ تعزيز السياسات الاقتصادية التي تستهدف المرأة وتمكينها ؛ تعزيز التعليم في النوع بالتنسيق مع المراكز التعليمية وإجراء حملات توعية التي تظهر فيها الالتزامات تجاه المرأة والمساواة في الكيان المحلي.

أخيرًا ، انضمت **لطيفة أماماو القصار** ، مستشارة مدينة سوسة التونسية ، إلى زملائها بمعنى أنها تدرك أن سياسات المساواة ملزمة بالبحث عن معناها على المستوى المحلي من خلال إقليميتها. و من نفس الصدد ، أوضحت أن المدن الصديقة للمرأة هي مدن صديقة لجميع المواطنين.

انتهى اجتماعي المائدة بصرخة ضرورية تعلن أن العنف ضد المرأة هو كارثة مجتمعات لا يمكن منح أدنى مساحة أمامها.

فضاءات موضوعية

أجندة 2030 - مفاتيح لتوطين
أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية

28 يناير 2020
جَدوَل المواعيد : 11:00h حتى 2:00h
المكان: المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

الأهداف

إنشاء فضاء عمل مشترك مع DGCL – أنمار حول توطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية المغربية.

مقاربة الفضاء

يشجع الفضاء على لقاء بين الحكومات المحلية الأندلسية والمغربية لتبادل الخبرات والاستراتيجيات لتحديد والامتثال لاجندة 2030. تتميز اجندة 2030، من بين عوامل أخرى ، بنهجها متعدد المستويات. تلعب كل من الحكومات الوطنية ودون الوطنية ، وخاصة الحكومات المحلية ، دورًا أساسيًا في تطبيقه. بدءًا من الحالة الحالية للامتثال للأجندة بعد 10 سنوات من اكتمالها ، سيتم إنشاء فضاءين للتبادل والحوار.

يهدف الأول إلى وضع النقاش في فضاءات الحوار متعددة المستويات والدور المختلف الذي تلعبه المستويات الحكومية المختلفة في إسبانيا – الأندلس والمغرب. بالنسبة للأندلس ، تعتبر المنطقة والحكومات المحلية فيها أمرًا أساسيًا ويتم وضع الأشخاص في مركز البناء والموقع ، مع التركيز على القضايا الأكثر أولوية للإقليم.

سياسات مثل التعاون والتعاون الثلاثي، مع سياسات النفوذ لتعزيز الأجندة وبناء تحالفات مشتركة لتحقيقها. من الحكومة الوطنية إلى AACID، الكيان الذي تركز عليه أهداف التنمية المستدامة على مستوى الحكومة الأندلسية ، كما في حالة الحكومات المحلية ، سيسمحون بتركيز الآراء والتنسيق المقترح. ستتناول CGLU -افريقيا دور الحكومات المحلية والتأثير العالمي على الأجندة ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة على المستوى الأفريقي من قبل الحكومات المحلية. المغرب ، مع التزامه لسنوات بالامتثال للأجندة على المستوى الوطني ، يشارك أيضًا هذا النهج متعدد المستويات من خلال الترويج لأهداف التنمية المستدامة في المدن الوسيطة:

وسيركز الحوار الثاني على تبادل الخبرات الدولية للتوطين ، سواء من المغرب والأندلس ، وأفريقيا وأوروبا ، وسيسمح بتصور مختلف وجهات النظر والمقاربات التي يتم تطويرها على المستوى المحلي. ستعمل على وضع خارطة طريق للتعاون على توطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية المغربية بين DGCL –أنمار–فامسي– AACID ، وفتح الجسور للتعاون الثلاثي مع البلدان الأفريقية حول التوطين ، بالتنسيق مع CGLU افريقيا و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المنهجية

حوار أولي متعدد المستويات ، مع مداخلات تستمر حوالي 10 دقائق والاعتدال مع الأسئلة ومشاركة العامة. ساعة و 15 دقيقة.

لوحة من تجارب الممارسات الجيدة المحلية ، مع مداخلات تستمر حوالي 10 دقائق والاعتدال مع الأسئلة والمشاركة العامة. ساعة و 15 دقيقة

مكونات المائدة

الحوار: «الحكامة والمسؤولية المشتركة في تنفيذ أجندة 2030: تحالفات إقليمية للتنفيذ. التعاون كسياسة رافعة »

المشرف عليها: **سيلفيو لازاري** ، مسؤول مشروع المنصة

فيديريكو بويولو، المدير العام لمكتب المفوض السامي لأجندة 2030 لإسبانيا

ماريا لوس أورتيجا، المديرة العامة لـ AACID ، مجلس الأندلس

جان بيير إلونغ مباسي، الأمين العام المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا -CGLU-A

ماريا دولوريس آمو، نائبة لرئيس المجلس الإقليمي لقرطبة

أحلام ادريسي بخاخات رئيسة دائرة الإستراتيجيات والدراسات. المديرية التراثية للمديرية العامة للجماعات – المحلية DGCL – (المغرب)

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

تم بناء **أنمار** من خلال الجماعات المحلية ، من الأندلس ومن المغرب. بناء تمكّن، إلى جانب إضافة البلديات والأقاليم، من ربط شبكة من التحالفات والدعم حول القضايا الاستراتيجية والحيوية للجماعات المحلية في بداية القرن الحالي في المغرب والأندلس. كان منتدى أنمار الرابع في إشبيلية مثالًا جيدًا لهذه الرؤية ، لوضع الجماعات المحلية في أنقى الأخبار الدولية والوطنية ، لبناء ونقل صوت واحد من المحلي ؛ و لمرافقة ودعم هذه العمليات مع شركائنا المحليين.

أجندة دولية ذات قدم محلية لديها حاليًا أفق 2030 **وأهداف التنمية المستدامة** باعتبارها التحدي الرئيسي لنا جميعًا. أجندة يكون فيه للجماعات المحلية دور مهم تلعبه ، وحيث يتم تقييم تأثيرها وقدرتها على تغيير الديناميكية المدمرة وبدون عودة التي نجد أنفسنا فيها.

يجب أن تقود البلديات في الأقاليم هذا التخطيط مع مراعاة أجندة 2030 ، وتحديد المؤشرات في إقليمها وتنفيذ التدابير التصحيحية لتحقيق الأهداف المشتركة والعالمية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

تقدر الأمم المتحدة أن 80 ٪ من توطين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و الذي يقع على الصعيدين المحلي والإقليمي. جهد يُبذل في جميع أنحاء العالم ويستغرق سرعات مختلفة.

المغرب والأندلس ، من خلال أنمار ، يريدان مشاركة هذه العملية في تحالف منطقي وحسن جوار. في فكرة قديمة التفكير في التعاون كسياسة ضغط قادرة على تعزيز وتشجيع جهود الجميع لتحقيق نفس الهدف.

هكذا تفعل الأندلس ذلك بتنسيق من الوكالة الأندلسية للتعاون الدولي -AACID، في نوع من « التعاون الداخلي» والخارجي الذي يبدأ في تعزيز مجموعة إدارات وسياسات الإقليم حول هذه الرافعة. خطة التعاون الأندلسي – PACOD- هي خطة مجموعة الجهات الأندلسية للعمل على مسار التنمية المستدامة واجندة 2030، كما توضح لنا **ماريا لوس أورتيغا** ، مديرة الوكالة الأندلسية للتعاون الإنمائي الدولي – AACID- خطة تفترض ثلاثة مكونات أساسية للتنمية: **الاقتصادية** ، وعدم ترك أحد خلف الركب ؛ **الاجتماعية** ، بما في ذلك جميع أفراد المجتمع ، و **البيئة** وذلك في مواجهة تغير المناخ. خطة تقع كسياسة للدولة والتي تم تأطيرها

فكرة **الهدف** 17 **من أهداف التنمية المستدامة** ، التحالفات لتحقيق الأهداف. إن التأثير المضاعف لمجموع الجهود والتنسيق متعدد المستويات وتأثيره المقابل على السياسات المختلفة هو ما سيتيح لنا تنفيذ الأجندة. وبهذا المعنى ، فإن الكيانات المحلية وشبكاتها البلدية جنبًا إلى جنب مع التربية التنموية هي فاعل رئيسي في تغيير النموذج وفي طريقة الحياة.

في القارة الأفريقية ، تبذل المدن والحكومات المحلية في العالم – أفريقيا CGLU-A جهدًا لمرافقة المدن والبلدان في تنفيذ أجندة 2030.

ان **جان بيير الونغ مباسي** ، الأمين العام ل CGLU إفريقيا ، فهو يؤكد على التناقض في التشكيك في التعددية في عالم تسوده العولمة وتحديات مشتركة بين الجميع. من الضروري مراجعة آثار هذه العولمة ، والتركيز على المظالم الناتجة وعواقبها السلبية. يمثل تغير المناخ تحديًا للبشرية يعرض جنسنا البشري لخطر الانقراض ، وبالتالي يتطلب تضامنًا عالميًا واستجابة مشتركة ومنسقة.

يمكن أن تؤدي الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين أولئك الذين لديهم أكثر من غيرهم وأولئك الذين لديهم أقل ، والتي زادت بسبب العولمة ، إلى كسر العقد الاجتماعي بين العديد من المواطنين والدول.

نقطة اللاعودة لأي مجتمع. إن أجندة 2030 واضحة في هذا الصدد ، وموقع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو تمرين للجميع ، وله انعكاس واضح على المستوى المحلي ويتطلب نهجًا متعدد الجهات الفاعلة ومتعدد المستويات ، حيث يجب أن يكون المواطنون جزءًا نشطًا من التنفيذ والمراقبة والتقييم.

تجربة رائدة في إعادة توجيه التخطيط المحلي نحو أهداف التنمية المستدامة ، بقيادة مجلس الإقليمي لقرطبة. وقالت ماريا دولوريس آمو ، نائبة رئيس مجلس الاقليمي ، «يتم تنفيذ الأجندة في حالة قيام الحكومات المحلية بتشكيل وإعلام والتواصل مع مجموعة الإدارات لإشراكها بشكل مباشر والحصول على التزامها السياسي» . وبهذا المعنى ، يقدم مجلس الإقليمي المساعدة التقنية للبلديات التابعة له وقد خلق فضاء للقاء والتآزر ، **منصة مجلس الإقليمي لقرطبة** 2030 ، بما يتماشى مع الهدف 17 نفسه وعلى أساس خارطة طريق تتميز بالعدالة والتضامن والتقدم.

في يوليو 2016 ، كان المغرب من أوائل البلدان على المستوى الدولي التي قدمت تقرير الحالة الخاص به فيما يتعلق بتنفيذ أجندة 2030 . وقد شهد هذا الجهد الأولي بعد ذلك تأخيرًا في تطوير اجندة، على الرغم من وجود مبادرات مختلفة بالفعل جاري التنفيذ.

أحلام الدريسي بخاخات ، رئيسة مديرية التراث في المديرية العامة للجماعات المحلية –DGCL- حيث تقود **الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة** ، توضح أن التحالفات الدولية حول تنفيذ أجندة 2030. تغذي التعزيزات. القدرة في الإقليم وإدارته ومرونته. إن عضوية هذه الشبكات الدولية هي التي عززت سياسات التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، حتى أنها تعكس أحدث مراجعة للدستور في المغرب. وبالتالي ، فهو تبادل الخبرات ، والنقاش المعولم في رؤية متعددة الأطراف ، مما يعزز القرارات الاستراتيجية ، والالتزام تجاه كوكب الأرض.

في انعكاس مشترك ، أكد المشاركون والمتحدثون على أهمية استئناف القيادة من وجهة نظر سياسية على حساب الهيمنة الحالية في ثقل قرارات القوة الاقتصادية. انعطاف يساعد على كسب ثقة المواطنين ويجب أن يشمل مشاركة الجميع في المؤسسات العامة: مؤسسات منفتحة وشفافة.

يأخذ مفهوم القرية العالمية كل معنى المصلحة الاقتصادية البحتة للشركات متعددة الجنسيات ، وهي إنسانية بنيت وتتخذ قراراتها من قبل ومن أجل أفرادها ومع التحدي المتمثل في الحفاظ على الكوكب.

«من الواضح أن الكرة الآن في ملعب السلطات المحلية» ، يضيف جان بيير إلونغ مباسي. يجب أن يرسخ التخطيط الجديد الهادف إلى تحقيق أجندة 2030 أسسها في تطوير اقتصاد دائري ومحلي ، وفي بناء خدمات عامة مستدامة وشاملة ، وفي تكامل مؤشرات النوع المستعرضة التي تتفق على المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء.

يجب أن يكون نمو المدن قابلاً للحكم من خلال ضمان نوعية حياة اقتصادية واجتماعية وبيئية لائقة لسكانها. تلعب البيئة القروية دورًا حاسمًا بهذا المعنى ، لذلك يجب مضاعفة الجهود لتقديم الخدمات العامة الضرورية ، والفرص في نموذج جديد للنمو والاقتصاد ، والعدالة الاجتماعية في هذا المجال.

يتم تقديم التنقل الإقليمي المستدام بيئيًا أيضًا باعتباره ناقلًا ضروريًا لهذه المعادلة لنموذج التنمية الجديد. تتطلب هذه الرؤية السياسية التوافقية العالمية ، والتي تحدد الأهداف والغايات في أجندة 2030، إعداد دليل لتحديد موقع وتنفيذ الأجندة ، والتي تمر بنفس الطريقة من خلال التوافق مع سكان كل مدينة ، في كل إقليم. وبهذا المعنى ، تتطلب أجندة 2030 عملاً هائلاً من الأنظمة الإحصائية وإدماجها في التخطيط المحلي والإقليمي ؛ وتحويل ملحوظ للموارد على مستوى البلديات.

مكونات المائدة

لوحة الخبرات « عمليات توطين أهداف التنمية المستدامة : تقديم التجارب المحلية »

المشرف عليها: **أولفيدو دي لا روزا**، النائبة الثالثة للرئيس ونائبة الرعاية الاجتماعية في مجلس الاقليمي لغرناطة

كارلوس غونسالفيس، رئيس الغرفة البلدية لسانتا كروز (الرأس الأخضر)

عبد الحفيظ رفوح، رئيس إدارة المياه والصرف الصحي في DGCL ، (المغرب)

فرانسيسكوخ. بينتو، رئيس دائرة البيئة والطاقة ومنسق فريق ODC في مجلس الاقليمي لولبة

جوزيف كانالس، الأمين العام ل MedCities

جول وينتر مسؤول العلاقات الدولية. جمعية المدن والبلديات الفلمنكية -VVSG- (بلجيكا) منصة

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

بعد انعكاسات المائدة الأولى ، تم تقديم سلسلة من التجارب حول موقع أهداف التنمية المستدامة التي تسلط الضوء ، من ناحية ، على التحدي المتمثل في تحقيق أجندة 2030 والجهود التي تبذلها العديد من الكيانات والجهات الفاعلة في أجزاء مختلفة من العالم.

يتحدث **كارلوس غونسالفيس** ، من بلدية سانتا كروز في الرأس الأخضر ، عن الكيفية التي قرروا بها العمل وإعطاء الأولوية لتحقيق **الهدف** 3 من أهداف التنمية المستدامة، وضمان حياة صحية وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار ، و **الهدف** 5 ، المساواة النوع. قرار توافقي وسبب التشخيص المحلي.

تنفيذ يتيح ل 1500 أسرة الوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية والرفاهية ، وبالتالي تجنب حالات الإقصاء الشديد ؛ وتجديد الشعور بالانتماء للمجتمع. تعمل سانتا كروز أيضًا على تطوير وتنفيذ خطة للمساواة تتماشى مع جهود الفرع التشريعي على المستوى الوطني ، الذي شهد مؤخرًا تغييرات تعزز المساواة بين الجنسين. بلد تكون مسيرة الأسرة الرئيسية عادة امرأة.

في المغرب ، تقوم وزارة الشؤون الخارجية بإعداد تقرير ثانٍ عن تنفيذ أجندة 2030 ، والذي سيعكس بعض الصعوبات التي تمت مواجهتها والإجراءات التي يتم اتخاذها.

يوضح **عبد الحفيظ رفوح** من المديرية العامة للجماعات المحلية -DGCL- أنه يتم بذل جهد لتكييف المؤشرات مع الواقع المحلي وأن هناك برامج تدريبية وتوعوية مع الجهات المحلية لتطوير الأجندة. هناك حاجة إلى إقناع وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في هذه العملية. كما يؤكد على أن العديد من السياسات الوطنية التي تضعها الدولة تتماشى بالفعل مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حالة DGCL، هناك العديد من الكفاءات التي تتحدىهم لتطوير أجندة ، مع الإشارة إلى بعضها فقط مثل مياه الشرب والصرف الصحي والإسكان وتنقية المياه أو الوقاية من المخاطر والكوارث.

يروي **فرانسيسكو بينتو** كيف بدأ مجلس الإقليمي لإشبيلية عملية شيقة للغاية تبدأ بتكوين فريق دراسة داخلي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2016 .

فريق مكون من إدارات وخدمات مختلفة وينتهي به الأمر إلى دمج فريق عمل من المجلس على الابتكار في إدارة المحافظة. بعد عملية تدريب ودراسة داخلية من المتوقع أن تصل إلى 40 ٪ من مجلس الإقليمي ، يجري إعداد استراتيجية للتدريب والتوعية ومرافقة بلديات المقاطعة لتوجيه تخطيطها حول أجندة 2030 ؛ مع العلم أنه يجب على كل بلدية وكل سكان وضع إستراتيجيتهم الخاصة ، وتحديد أولويات مؤشراتهم وأهدافهم.

في تحليل أجرته مجموعة العمل هذه، تم الانتهاء من عدة جوانب: من ناحية ، بعد دراسة التدخلات التي قام بها مجلس إشبيلية، تأثرت بالفعل معظم الأهداف والغايات بشكل إيجابي، ولكن الطريقة التي نغير بها التخطيط ونضع أهداف التنمية المستدامة كأهداف للتخطيط والاستراتيجية تغيير تمامًا رؤيتنا و تأثيرنا. من ناحية أخرى، يسلط الضوء على الطبيعة المستعرضة والشاملة لنموذج التخطيط الجديد هذا الذي يجعلنا جميعًا ننتقل إلى المؤسسات المختلفة والمجتمع المدني والسكان بشكل عام.

تم تقديم تجربة أخرى من يد **جوزيف كانالس مولينا** ، الأمين العام ل MedCities التي يمثلها في إطار التحالفات والتعاون بين المدن ، حتى 61 ، كإطار للتعلم والتبادل.

وهكذا ، فإن Medcities هي منظمة تروج الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة ، وتنشيط التحالف العالمي من أجل التنمية، Medcities هي الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة ، على حد قوله. تتيح شمولية اجندة 2030 إمكانية العمل مع مدن من دول مختلفة. إنها أجندة ذات إمكانات هائلة يجب تطوير موقعها وفقًا لثلاثة عناصر أساسية: الشفافية والنزاهة والحكامة المشتركة.

تكشف رابطة بلديات الفلمنكية في بلجيكا ، والذي يمثلها **جول وينتر** ، العمل الذي يطورونه حول هدفي التنمية المستدامة استنادًا إلى خطين من العمل: من ناحية ، توعية المواطنين من خلال الحملات التي تربط أهداف التنمية المستدامة ب المنتجات البلجيكية التقليدية مثل الشوكولاتة وطريقة الاستهلاك (متاجر التجارة العادلة) أو تسليم الجوائز للمواطنين الذين لعبوا دورًا مهمًا في الترويج لأهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى ، مرافقة سياسية لكل من البلديات والأحزاب السياسية. يتم تنظيم هذه المرافقة مع التصاق البلديات بأهداف التنمية المستدامة وعرض العلم معها في مباني دار البلدية. كما تعمل مع الأحزاب السياسية المختلفة لدمج أهداف التنمية المستدامة في برامجها. أخيرًا ، تم تشكيل مجموعة من 95 بلدية لتطوير طريقة عمل لإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإستراتيجية لكل حكومة محلية.

تقترح هذه الطريقة ، المسماة «تمرين الدائرة» 205 مؤشرات لقياس التأثير على أهداف التنمية المستدامة لهذه البلديات. ونتيجة لهذا العمل ، تم إجراء الدروس التالية حول موقع أهداف التنمية المستدامة:

- يجب على كل منظمة تحديد مسارها الخاص
- التوعية هي الخطوة الأولى
- القيادة أمر بالغ الأهمية
- من الضروري العمل بحماس وتوافر في التعلم
- العمل على أهداف التنمية المستدامة المحددة ، وإظهار ما تم تحقيقه بالفعل
- امن المهم إظهار القيمة المضافة التي تقدمها أهداف التنمية المستدامة من حيث التعاون اللامركزي ، وتوافر لغة مشتركة ، ومهارات الاتصال ، والأهمية العالمية ، والتفكير على المدى البعيد

حلقات نقاش والحوارات

الحكومات المحلية في اتفاقية أوروبا - المغرب

29 يناير 2020
جَدْوَلُ المَواعيد : 10:50h حتى 12:20h
المكان: المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

الأهداف

ناقش في إطار الجديد للتمويل الجماعي ، واتفاقيات المغرب – الاتحاد الأوروبي ، الإطار التمويلي للتعاون مع المغرب ، والدور الذي يجب أن تلعبه الحكومات المحلية في هذا الإطار الجديد.

تعزيز الفكرة المطروحة أمام سلطات الجماعية بضرورة الاعتماد على الحكومات المحلية كمحور رئيسي لتنفيذ سياسة الجوار مع المغرب.

بناء تحالفات من المحليين كشركاء مفضلين في إطار الجديد الجماعي

مقاربة الفضاء

يسوف تتجسد سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي التي تحكم ، من بين أمور أخرى، علاقة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، في الإطار الجديد المالي متعدد السنوات، وما بعد اتفاقية الشراكة، من خلال أداة الجديدة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (IVDCI). تهدف هذه الأداة إلى تبسيط هيكل التمويل الحالي للإجراءات الخارجية للاتحاد لفترة المقبلة للإطار المالي المتعدد السّنويّة، ولكنها في الوقت نفسه تتحدى الدور الذي تلعبه السلطات المحلية والإقليمية في إتاحة الأموال المتاحة، وبالتالي، في تنفيذ السياسة المذكورة..

ومع ذلك، فإن المستوى المحلي والإقليمي ، نظرًا لقربه من المواطنين ، يجب أن يلعب دورًا أكبر في العلاقات بين الضفتين.

وبالتالي، يعتزم منتدى أنمار الرابع التفكير في سياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي، لتعزيز دور الحكومات المحلية والإقليمية كعوامل رئيسية للتعاون بين القارتين وتقديم آليات أكثر كفاءة لتنسيق الإجراءات.

المنهجية

إنه حوار سياسي معتدل وموجه ، يهدف إلى تحفيز مشاركة العامة ، وتسليط الضوء على إمكانات الحكومات المحلية لتطوير برامج الجوار ومعالجة قضايا مثل:

1. ما هو الدور الذي لعبته الحكومات المحلية في فترة البرمجة السابقة ، وكيف يمكن تحسينها في المستقبل؟

2. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مجالس الاقليمية وكيفية تحسين التواصل من الأندلس على المستوى المحلي في التعاون عابر للحدود؟

3. ماذا سيكون مستقبل الحكومات المحلية في المجتمع والسياسة عابرة للحدود في الإطار الجديد؟

4. الرؤية الأندلسية والمغربية للحكومات المحلية

5. نحن نتحدث عن جسر للتعاون اللامركزي. ما الذي يمكن أن تسهم به الحكومات المحلية في الأندلس والمغرب في أوروبا وأفريقيا؟

6. ثلاثة أسباب لاعتماد أوروبا على الحكومات المحلية في الأندلس والمغرب والتحالفات بينهما عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العلاقات في سياسة الجوار مع المغرب؟

مكونات المائدة 1

الاتحاد الأوروبي والمغرب: الحكومات المحلية في الإطار الجديد 2021-2027

الحوار: «التحديات والفرص أمام الحكومات المحلية والإقليمية في السياسة الأوروبية للجوار»

المشرفت عليها: **روسيو مورينو**، أمينة الشؤون الأوروبية في فامسي. نائبة العمدة والمستشارة للمشاريع الأوروبية والتنمية المحلية في مجلس مدينة بالما ديل كونداذو

محمد السفياني، رئيس بلدية شفشاون (المغرب)

فرانسيسكو رييس، نائب رئيس فامسي. الرئيس المجلس الإقليمي لخائين

جوانيس كراسنيتسر، منسق مبادرة ART برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD

حلقات نقاش والحوارات

الحكومات المحلية في اتفاقية أوروبا - المغرب

29 يناير 2020
جَدْوَل المواعيد : 12:20h حتى 14:00h
المكان: المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

صـــوت الحكومـــات المحليـة

الأهداف

تعزيز مفهوم الإقليم المشترك مع التحديات المشتركة

توضيح الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في بناء فضاءات للتنمية المشتركة القائمة على الأشخاص

مشاركة الرسائل السياسية حول الابتكار، الإقليم والتوظيف و محاور منتدى العالمي الخامس ل LED.

تعزيز التحالف الأندلسي المغربي متعدد المستويات باعتباره العمود الفقري للتعاون الشبكي من الإقليم وبوابة للتعاون المحلي الأوروبي والإفريقي.

مقاربة الفضاء

يتناول الفضاء للحوار السياسي نموذج التعاون الإقليمي بين الأندلس وشمال المغرب، مع التركيز على المزايا النسبية لتحالف إقليمي متعدد المستويات حيث تتضافر الحكومات الإقليمية والحكومات المحلية لبناء فضاءات للتعاون المتبادل. على وجه التحديد، فضاء الإقليمي المشترك في الفضاء عابر للحدود والتحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ومناقشة إمكانات الإدارات العامة اللامركزية للإقليم لبناء الأجندات مشتركة على أساس التحديات المشتركة في المناطق القروية والحضرية.

المنهجية

حوار سياسي مع أسئلة رئيسية موجهة من طرف المشرف ، و تليها مداخلات لمدة 5 دقائق حول مواضيع مثل: التوظيف ، التنقل ، التنمية الاقتصادية ، إمكانات التعاون التجاري ، دور البلديات والمدن الصغيرة ، دور المواطنين ، التعاون بين الضفتين ، التنمية المستدامة ... من وجهة نظر سياسية وإدارية محلية ، مثل:

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات المحلية في المستقبل والتنمية المشتركة بين الضفتين؟
- لماذا نتحدث عن مستقبل مشترك في المنطقة العابرة للحدود؟ برأيك ، لماذا من الضروري تقليل عدم المساواة بين المنطقتين؟
- كإدارات عامة محلية ، ماذا ستطالبون من بقية إدارات الدولة في علاقتها بالمغرب / الأندلس؟
- نحن نتحدث عن التعاون الثلاثي ، ما هي العناصر التي تعتبرها ذات صلة بتنسيق التعاون بين الأندلس والمغرب على مستوى الحكومة المحلية والتي يمكن مشاركتها مع الشبكات الأفريقية الأخرى؟
- ما هي التحديات الأساسية الثلاثة التي قد تشير إليها عند مقاربة التعاون في إقليم الأندلس والمغرب؟

وثلاثة مقترحات للتحسين لمعالجة فضاء أكثر توازنا واستدامة. الحوار والاسئلة للعامة

مكونات المائدة 2

الاتحاد الأوروبي والمغرب: الحكومات المحلية في الإطار الجديد 2021-2027

الحوار: *«التحديات والفرص أمام الحكومات المحلية والإقليمية في السياسة الأوروبية للجوار»*

المشرف عليها: **روسيو مورينو**،أمينة الشؤون الأوروبية في فامسي. نائبة العمدة والمستشارة للمشاريع الأوروبية والتنمية المحلية في مجلس مدينة بالما ديل كونداردو

محمد السفياني، رئيس بلدية شفشاون (المغرب)

فرانسيسكو روييس، نائب رئيس فامسي. الرئيس المجلس الإقليمي لخائين

جوانيس كراسنيتسر، منسق مبادرة ART برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

كما يتضح من هدفه ، كان منتدى أنمار الرابع فرصة جيدة للتفكير في سياسات حسن الجوار بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ودور واحتياجات الكيانات المحلية على الضفتين في إدارة هذه المبادرات. بالإضافة إلى ذلك ، تم تناول مسألة الفضاء العابر للحدود كفضاء فريد للتنمية الاقتصادية المستدامة التي تسعى إلى نموذج إقليمي شامل وعادل.

روسيو مورينو ، امينة الشؤون الأوروبية في فامسي ، ونائبة رئيس البلدية والمستشارة للمشاريع الأوروبية والتنمية المحلية لمجلس مدينة بالما ديل كونداردو ، تبدأ المائدة الأولى ، وتطلب تفكيرًا من المشاركين حول دور الحكومات المحلية في التخطيط بين أوروبا والمغرب السابق وحول عناصر التحسين في هذا الجديد الذي يتم إعداده الآن.

استنكر **فرانسيسكو روييس** ، رئيس مجلس الإقليمي لخائين ، الدور الثانوي الممنوح للحكومات المحلية في التخطيط الأوروبي فيما يتعلق بمستوى الكفاءات التي يطورونها وفعالية إدارتها التي ظهرت على مدى سنوات عديدة. وهذا الدور الثانوي يتكرر على المستوى الوطني ويرتبط سببه بثقل التصويت الإقليمي وتأثيره في الانتخابات. فقط صوت المدن الكبيرة يسمع. عدم تطابق ذلك في حالة التخطيط الجديد لبرنامج الاتحاد الأوروبي المغربي الذي يمكن تحسينه بشكل واضح.

كما تحدث **محمد السفياني** ، رئيس بلدية شفشاون ، عن تصحيح اختلالات البرنامج السابق ، سواء في الوجهة النهائية للأموال أو في إدارتها. ويشير إلى أن 10 ٪ فقط من الأموال الأوروبية من البرنامج السابق وصلت إلى نهائيات المغرب. ربط العمدة أيضًا تطوير التخطيط الجديد العابر للحدود 2021-2027 بأجندة 2030 ، حيث أكد أن حوالي 70 ٪ من الأهداف والغايات لها تأثير محلي.

دافع **جوانيس كراسنيتسر** ، منسق مبادرة ART لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن أهداف التنمية المستدامة باعتبارها عنصرًا من عناصر التغيير الجوهري الذي يهمنا جميعًا. وقبل الانتقادات التي تم تلقيها بشأن بناء الأجندة 2030 وقال إنه بناءً عليها ، يتم إعادة بناء الاستراتيجية على أساس مشاركة أكبر للشركاء ومستوياتهم المختلفة ؛ تتضمن هذه الاستراتيجية التصميم المشترك والتنفيذ المشترك والرصد المشترك لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

دافع كل من **محمد سفياني وفرانسيسكو رييس** عن تمكين الحكومات المحلية في المستقبل القريب على أساس العديد من القضايا الرئيسية. في المقام الأول، في حالة غياب خدمة أو حاجة محددة ، فإن الكيان المحلي والحكومة المحلية دائمًا ما يخدمان المواطن.

ثانياً، عدد السلطات التي تقع على عاتق الكيانات المحلية والتي تشكل معظم دولة رفاهية للمواطن. وأخيراً، فإن الشرعية التي تمنحها الإدارة، على الأقل في حالة إسبانيا، أكثر توازناً وصحة من المستويات الإدارية الأخرى. وبهذا المعنى ، يتوقع المغرب تغييرات تشريعية في 2021 ستمنح مستوى أعلى من اللامركزية لجماعاتها المحلية وتحد من مساواة النوع داخل إداراتها.

شدد **جوانيس كراسنيتسر** على أهمية التواصل بين الكيانات المحلية كآلية لرفع صوت أولئك الذين ليس لديهم. وبهذا المعنى، قدمت فامسي كمثال، حيث تمكنت من جلب مواقع شركائها ومجالس المدن ومجالس الاقليمية إلى فضاءات للنقاش الدولي والتي تعد ضرورية في نهاية المطاف لتحديد وتنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية. يشجع جوانيس كراسنيتسر على تعزيز هذا النموذج من التعاون المحلي والإقليمي والسعي لتحقيق تأثير ووزن أكبر للكيانات المحلية في أوروبا.

يقر **سيلفيو لازاري** ، مسؤول المشروع في شبكة المنصة الأوروبية ، بأن جزءًا من وظيفته يتمثل في إبلاغ الاتحاد الأوروبي بالمناقشات ، الأفكار والمواقف الإجماعية التي يتم إنشاؤها على المستوى المحلي ؛ وسيلة بلا شك لبناء أوروبا وعلاقات الجوار من المستوى المحلي. وبرهن أن أكبر الصعوبات التي تواجه نقل الفضاء إلى الكيانات المحلية ، وبالتالي ، إلى البرامج الجديدة 2021-2027 يتم تحديدها في المجلس الأوروبي وليس في البرلمان. وبهذا – المعنى ، فإنه يشجع مجالس المدن والأقاليم على تنظيم وتأكيد ثقلها في أماكن صنع القرار هذه. كما يدعوهم إلى توجيه مناصبهم من خلال منظمات أخرى مثل CGLU وشبكات الحكومة المحلية.

تتذكر **روسيو مورينو** نقص الأموال الموجهة من أوروبا إلى الكيانات المحلية والحاجة إلى زيادتها. وتوافق فرانسيسكو رييس على أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في تنفيذ سياسات القرب ، فإن الجماعات المحلية والإقليمية هي الجهات الفاعلة الرئيسية المذكورة. يؤكد محمد سفياني أن نموذج التعاون القائم بين المغرب والأندلس يمكن استقراءه لبلدان ثالثة في إفريقيا جنوب الصحراء حيث يجب أن يكون التحدي العالمي هو تغير المناخ. علاوة على ذلك ، فهي تدرك أن تجربة هذا التعاون تبرر بناء تعاون ثلاثي مع بلدان إفريقية ثالثة.

أضاف هذا النقاش أيضًا مساهمات أخرى مثل الحاجة إلى تشكيل بلديات صغيرة في البرامج الأوروبية مثل زيادة مشاركة المرأة.

تم تقديم المائدة المستديرة الثانية من قبل خواكين خوسيه لوبيز-سيدرو ، المدير العام للإدارة المحلية لوزارة السياحة ، الإحياء ، العدالة والإدارة المحلية في مجلس الأندلس ، مشيرًا إلى أن منطقة المضيق هي نفس المنطقة التي تشترك في الأهداف والتحديات تم بناؤه من خلال الأشخاص ويجب أن يكون جسرًا لأفريقيا وأوروبا ومناطقهم المختلفة.

برهن **فرانسيسكو تواخاس** ، عمدة لاس كابيزاس دي سان خوان ، إنه في هذا الفضاء العابر للحدود، يجب أن يكون للكيانات المحلية دور مناسب كما أشار بالفعل منتدى التنمية الاقتصادية المحلية الذي سيكون الموعد التالي في قرطبة، الأرجنتين. من منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية ومنظمة العمل الدولية ومنظمات مختلفة للغاية ، من الواضح أن هذا البناء يجب أن يتم من الإجماع الاجتماعي حيث لا يزيد نموذج التنمية من الاختلافات وتضمن ظروف العمل حياة كريمة.

يجب أن يكون الابتكار ، المشاركة الاجتماعية وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص جزءًا من نموذج التنمية الجديد هذا ، فضلاً عن تعاون ومشاركة الإدارات المختلفة. تصبح الاستدامة البيئية محورًا أساسيًا لا مفر منه في تنميتنا ويجب أن يقدم التمويل العام معايير لا مفر منها للاستدامة.

يؤكد **توخاس** أيضًا على الفرصة والتحدي الذي تطرحه أجندة 2030 حيث تتحمل الكيانات المحلية مسؤولية كبيرة. وهو يحذر بنفس الطريقة من مخاطر الفشل التي نواجهها ، إذا لم تحصل الكيانات المحلية على التمويل الكافي. للاستجابة لهذه الأهداف والغايات في عام 2030.

قدم **محمد أفكير** ، مستشارة جهة طنجة – تطوان الحسيمة ، منطقة ديناميكية مع تحديات تؤثر بشكل دقيق على الحد من الفقر ، والاستدامة البيئية ، وإنشاء المحميات والتنمية المستدامة. ودعا إلى الاستمرار في نموذج للتعاون ومشاريع التنمية بين الأقاليم المجاورة التي يجب أن تدمج فضاء مشترك مع اختلافات أقل.

تتفق **لوسيا تروخيو** ، مندوبة التنمية الديمقراطية في المجلس الاقليمي لقادس ، على أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق في هذه المنطقة العابرة للحدود بهدف التنمية الاقتصادية المستدامة المشتركة ودمج الاتحاد الأوروبي والكيانات المحلية كجهات فاعلة أساسية في نفس الوقت. هناك العديد من

ورش عمل تعليمية

التعاون اللامركزي الثلاثي بين بلدان الجنوب المغرب: التحالفات المحلية بين أوروبا والمغرب- أفريقيا:

29 يناير 2020
جَدْوَلُ المواعيد : 15:30h حتى 18:00h
المكان: المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

الأهداف

تعرف على أولويات حكومة المغربية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

إنشاء تحالفات معززة ومعترف بها من قبل أطراف ثالثة ، وكذلك إجراءات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تنفيذ استراتيجيات مشتركة ، وصياغة مبادرات ومقاربة عمل إقليمية والعابرة للحدود من الحكومات المحلية

تحديد مفاتيح النجاح في التعاون الثلاثي للحكومات المحلية

تشجيع وتعزيز تحالف الخدمات العامة في أفريقيا – الأندلس.

تحليل ومناقشة أهمية الإدارة العامة على المستوى المحلي لضمان الشمول، الشفافية والامتثال لأهداف التنمية المستدامة

تبادل الخبرات حول لامركزية الكفاءات

مقاربة الفضاء

ما هي مسارات التتبع وما هي الاستراتيجيات المشتركة لتنفيذها من أجل التعاون الثلاثي بين أوروبا – الأندلس – المغرب – أفريقيا. كيف يمكن توضيح التعاون اللامركزي بشكل أكثر فاعلية بين الحكومات المحلية الأوروبية والمغربية (وشبكاتها) بشكل أكثر تنظيماً واستراتيجية لتحسين، تعزيز ودعم العلاقة بين أوروبا والمغرب.

الفاعلين الذين يؤسسون إطارًا للتعاون بين الضفتين وبناء هذا الفضاء ؛ بهذا المعنى ، أرادت أن تذكر بصراحة جامعتي قادس وتطوان ومعهد التوظيف والتنمية التكنولوجية في المجلس الاقليمي لقادس.

سلط **عمدة لاس كابيزاس** الضوء على العمل الذي تم تنفيذه لمدة 15 عامًا من قبلRED وفيدرالية أنمار كنموذج للنجاح وككيان يتواصل مع المنطقتين من احتياجات المباني في الفضاء العابر للحدود.

أضاف **خواكين خوسيه لوبيز-سيدرو** كيف تمنح عمليات اللامركزية مكانة مميزة للكيانات المحلية في الأندلس في هذا الفضاء العابر للحدود وكيف يمكن أن تكون مرآة لنظيرتها في المغرب. دافع فرانسيسكو تواخاس بهذا المعنى عن البحث عن الكفاءة في أفعالنا وتقاسم الاختصاصات.

يتفق المشاركون على نموذج تنموي مبني على مستويات وكفاءات مختلفة ويسعى إلى الكفاءة والتماسك الاجتماعي. بناء متعدد المستويات يدمج ثروة الجهات الفاعلة في الإقليم مع درايتهم وكفاءتهم ، بدءًا من الجامعات إلى غرف التجارة ، مروراً بمستويات مختلفة من الجهات الحكومية والخاصة.

وبهذا المعنى ، أثبتت الكيانات المحلية فعاليتها في الإدارة ، كونها تلك التي تتراكم فيها أقل الديون ، على سبيل المثال في إسبانيا ، وواحدة من تلك التي تطور معظم المهارات. هناك تحديات وصعوبات مشتركة يجب أن تواجهها الاستراتيجية الجديدة: تغير المناخ ، وإدارة النفايات الحضرية ، وتطوير نموذج فعال للطاقة ، والهجرة وتناقص السكان ، إلخ.

كيف يمكن للتعاون الثلاثي أن يساهم في تحسين نوعية حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم يرتبط ارتباطًا وثيقًا، في النموذج الجديد الذي يمثل أجندة 2030، وأهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة ، بالإجراءات المحلية في مجال الصرف الصحي، المياه، إدارة النفايات الصلبة، التنمية الاقتصادية المحلية، الطاقة، التنقل، الإسكان ، الوصول إلى الثقافة والتعايش السلمي.

تتناول ورشة العمل إدارة الحكومات المحلية لهذه الخدمات. إن التبادل الدولي حول صيغ الإدارة العامة من الحكومات المحلية أو الإقليمية أو المشتركة ، الفعالة ولتوليد فرص العمل الجيدة التي سوف تسمح بتوجيه فضاءات التعلم ، المعرفة وتحديد خطوط العمل المشترك.

المنهجية

تقديم أولي لأولويات المغرب ونهج موجز لنموذج التعاون الأندلسي اللامركزي متعدد المستويات.

تقديم حالات الممارسات الجيدة في التعاون الثلاثي المحلي. يتبادل المشاركون من المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأندلس وأوروبا التجربة ، من منظور الإدارة السياسية ، وأهمية خدمة عامة محددة ونقاط القوة والضعف في نماذج الإدارة المنفذة ، فضلاً عن الخبرات المستقرة والممارسات الجيدة على مستوى التعاون الثلاثي وبين الجنوب – الجنوب.

الجزء الأول – إمكانات التعاون الثلاثي للحكومات المحلية

أولويات التعاون بين بلدان الجنوب في المغرب (10') قديم لصندوق دعم التعاون اللامركزي فيما بين بلدان الجنوب.

مصطفى عامر – المدير العام للمديرية العامة للجماعات المحلية DGCL- نموذج التدخل الإقليمي والثلاثي للأندلس (5')

خورخي تليز – رئيس وحدة التعاون البحر الأبيض المتوسط في AACID

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

مصطفى عامر يقدم الصندوق الأفريقي لدعم التعاون اللامركزي للجماعات الترابية، الذي تروج له المديرية العامة للجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية، حكومة المغرب، مشيراً إلى بعض البيانات ذات الصلة حول التعاون المغربي بين بلدان الجنوب والذي يمثل 40 ٪ من التعاون الذي روجته البلديات المغربية والذي استفاد منه 20 مدينة أفريقية التي تمثل 25 ٪ من مجموع المشاريع. هذا الصندوق، وهو مفتاح لزيادة التبادلات الثلاثية وبلدان الجنوب ، لديه ميزانية سنوية تبلغ 30 مليون درهم في شكل ارتباطات و 15 مليون في اعتمادات الدفع. يقتصر على 4 ملايين درهم لكل مشروع.

يتجه الصندوق استراتيجيًا نحو تحديد أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرات الحكومات المحلية والجهات الفاعلة فيها:

- تقيم **المديرية العامة للجماعات المحلية** المشاريع: الفعالية ، الكفاءة ، المراحل ودراسة الدعم المالي الإضافي.
- **الجماعة الاقليمية الوطنية (المغربية)** تؤسس إطار الشراكة وتوفر الخبرة التقنية.
- **الجماعة الإقليمية الإفريقية** ، توضح المشروع الذي هي المستفيدة منه ، وإطار الارتباط الاستراتيجي ، تنفذ وتبرر تحقيقه (FDV).
- في مبادرات التعاون الثلاثي، تم دمج حكومة محلية من الشمال، والتي توفر التمويل.

كما يقدم السيد **عامر** تفاصيل عن هيئات الحكامة للصندوق وسير العمل الداخلي له من خلال لجنة توجيهية ولجنة تقنية بمشاركة أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية ، الإقليمية والبلدية ، وكذلك إجراءات طلب المشاركة والموضوعات المقبولة، ومن بينها: التخطيط والتخطيط الاقليمي ؛ الحكامة الإقليمية وتعزيز المؤسسات وبناء قدرات المسؤولين المنتخبين ؛ التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى المساعدة التقنية ودراسات الجدوى.

يستهل **خورخي تليز حديثه بتهنئة** حكومة المغرب على مبادرات مثل الصندوق الأفريقي لدعم التعاون اللامركزي الذي تم تقديمه في وقت سابق.

تشير التجارب مثل تلك المعروضة في المغرب إلى أن هناك الكثير لنتعلمه.

يرى أنه من الضروري تأطير مقاربة التعاون الثلاثي في إطار التعاون الأندلسي، والعملية التي تم من خلالها الوصول إلى طريقة التدخل هذه في تطور يبدأ في البداية من تقييد المشاريع على دولة واحدة من خلال معايير الكفاءة والتركيز الجغرافي ، للتحقق من أن واقع عمل مختلف وكلاء التعاون الأندلسي والإدارة نفسها يدل على أن ذلك لم يتلاءم مع العمل الذي كان يتم تنفيذه. لذلك ، تم دمج التعاون الثلاثي وهذه الأساليب الجديدة بالفعل في خطة التعاون الإنمائي الجديدة (PACODE).

يعمل التعاون الأندلسي كثيرًا في المناطق الحدودية ، فهو أحد مظاهر تدخله. كمثال ، المشاريع في جمهورية الدومينيكان / هايتي ، موريتانيا / السنغال ، المضيق نفسه.

اعتبارًا من عام 2015 ، تم فتح إمكانية تقديم مشاريع ليتم تنفيذها في أكثر من دولة واحدة ، ومن تلك اللحظة فصاعدًا تظهر المشاريع الحدودية التي تطور فيها الجهات الفاعلة مثل فامسي وجهات نظر أكثر تعقيدًا من مجرد العمل مع سكان بعض البلدان وغيرها. بعض الأمثلة على هذه المبادرات الثلاثية هي:

الأندلس - المغرب - السنغال:

- بمبادرة من محمد السادس ، تم تنفيذ مداخلة مصاحبة في أفريقيا جنوب الصحراء.
- العمل المشترك للوكالة المغربية لتعزيز والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب (APDN)، حوالي 22 عاما من العمل المشترك مع AACID ، لدعم مشترك للوكالة الجهوية للتنمية في منطقة سانت لويس في السنغال (ARD).
- بتمويل أندلسي ويهدف إلى دعم سياسات التنمية في منطقة سانت لويس السنغالية ، والاستفادة من رأس المال من خبرة المتراكمة من قبل APDN في مشروع لتدريب وتعزيز ARD.

الأندلس - موزمبيق - الرأس الأخضر

- مساهمة مهمة من فامسي
- كذلك بمشاركة المغرب.
- مشروع متعدد المستويات: المنطقة – البلدية ومتعدد الجهات الفاعلة.
- أداة جديدة ، عملية تعلم.

الحاجة إلى دمج هذه التجارب الجديدة والتعلم في PACODE التالي ، والتي يجب أن تحدد منهجية لمشاركتها مع الجماعات المستقلة الأخرى ، مع دمج أدوات جديدة.

الجزء الثاني (ساعتان) – **أدوات ومفاتيح التعلم انطلاقا من الممارسات الجيدة المحلية**

التقديم والاشراف:

سانتياغو غوتيريز ، مدير شركة شيكلانا الطبيعي

إميليو راباسكو ، مدير البرامج في فامسي

تقديم : أهمية الخدمات العامة المحلية لتحقيق أجندة 2030 – كيفية تعزيز تحالف من أجل التنمية في إدارة الخدمة العامة.

مفاتيح للإدارة المحلية بجودة وكفاءة (10 ')

الحوار : مفاتيح تطوير تعاون لامركزي ثلاثي أكثر فعالية على المستوى الإقليمي بين أوروبا وأفريقيا في الكفاءات المحلية: اللامركزية والتمويل ؛ التنمية الاقتصادية المحلية؛ الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي) ؛ الثقافة والتراث؛ خدمات اجتماعية.

إمكانيات التعاون اللامركزي الثلاثي المغرب – موريتانيا – الأندلس **عبدي عبدي** ، المدير العام للمديرية العامة للجماعات الترابية – DGCT – موريتانيا.

الخبرة في وكالات التنمية الاقتصادية المحلية الأندلس – المغرب – بنين **سولي أشامو مواشيرو** ، الأمين التنفيذي لجماعات بوغرو. مسؤول برنامج المساءلة في بنين

تجربة التعاون الثلاثي في وجدة

عمر حجيرة ، رئيس بلدية وجدة (المغرب)

الخبرة التعاونية للشبكات البلدية

هيرمينيو فرنانديز ، عمدة ساو ميغيل. نائب رئيس الجمعية الوطنية لبلديات الرأس الأخضر

الماء و صرف صحّي

ثيرنو نديايي ، عمدة جامادجي ساري (السنغال)

النفايات.

خوان كارلوس إكسبوسيتو ، نائب رئيس جماعة لفيغا

أ. وون ، مستشار مجلس مدينة بودور. السنغال

خدمات اجتماعية

خافيير كويجادا ، مدير المعهد الإقليمي للرعاية الاجتماعية IPBS، قرطبة.

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

يقدم **سانتياغو غوتيريز** مداخلة حول أهمية الإدارة العامة للخدمات العامة، ويضع الجدول المتعلق بالحاجة إلى معالجة القضايا العملية البارزة من مختلف الخدمات العامة من منظور الدفاع عن الخدمات العامة ويعرض شركة «شيكلانا الطبيعي التي تدير الخدمات العامة للمواطنين في شيكلانا ، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 80.000 نسمة ، والتي تم توسيعها إلى 250.000 نسمة في الصيف وهي مسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة البلدية ، إعادة التدوير ، البيئة ، التنظيف الحضري والمناطق الخضراء.

ويواصل التأكيد على أهمية امتلاك الحكومات المحلية للكفاءات في الخدمات العامة الأساسية ، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث يجب ربط هذه الكفاءات بتحسين نوعية الحياة في البلديات ، على الرغم من مشكلة لامركزية الصلاحيات على البلديات دون حل مشكلة الموارد والتمويل ، لذلك هناك صلاحيات يمكن تنفيذها بسبب نقص التمويل. إن تقوية قدرات مجالس المدن يعني تعزيز أدوات إدارتها ، كما أن الخدمات العامة هي أدوات إدارية ، تقدم خدمات ، مثلها مثل الشركات العامة.

وبهذا المعنى ، يعتبر أنه من المهم دمج القطاع الثالث غير الربحي في نموذج الإدارة ، مع القدرة على التنسيق لمعالجة القضايا التي لا تملك الشركات الخاصة ولا الإدارة القدرة على معالجتها ، بينما من الضروري أن يكون لديك القدرة على التحكم الشركات الخاصة التي تتعاون في تقديم الخدمة. رقابة فعالة على عقود الإدارة العامة والامتيازات. البلديات ضرورية ، على سبيل المثال ، يتم إنتاج 70 ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون محليًا. لن يتم تنفيذ الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف بدون البلديات. لهذا السبب يجب معالجة هذا الوضع في سياق تغير المناخ الذي سيتطلب تغييرات عميقة للغاية ، في كل من النظام الاقتصادي والحكامة.

كما يحلل جوتيريز نموذج التعاون المرتبط بتحسين الخدمات العامة ويجد بعض التحديات والمخاطر ، مؤكداً على الحاجة إلى التقدم في التعاون اللامركزي ، لأن سياسة التعاون المركزية هي عنصر من عناصر السياسة الخارجية للبلدان ويخلص إلى أن أفضل شكل للإدارة هو دائما الأقرب إلى المواطن ويتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز اللامركزية. وبالتالي ، فإن التعاون اللامركزي هو الأكثر قدرة على نقل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون الأفقي مع المبادرات الأخرى.

ومن ثم ، فإن الشركات البلدية مفيدة من حيث أنها تقدم خدمة فعالة وتقوم بذلك دون ربح أو أغراض مشتركة ، مما يمنح حرية أكبر في العمل. يمكن أن تساهم هذه الخبرة والمعرفة في نماذج التعاون من الإيثار ويجب أن تكون أدوات إدارة البلديات متاحة لخطط التعاون ، وتجنب التقلبات السياسية مع قدرة أكبر على الشفافية.

تتمتع الشركات العامة الأندلسية بإمكانيات كبيرة للتعاون ، وهناك تقليد طويل في إدارة الخدمات العامة ، في المدن الكبيرة: قرطبة ، إشبيلية ، قادس ، هناك بنية تحتية عامة كبيرة بينما يمكنهم توفير كل من الوسائل التقنية والتعزيز السياسي.

بعد ذلك ، يواصل الضيوف تقديم تجارب مختلفة

إمكانات التعاون اللامركزي الثلاثي بين المغرب - موريتانيا - الأندلس.

عبدي عبدي ، مدير عام المديرية العامة للجماعات الترابية - DGCT - موريتانيا.

إنه يشارك الفكرة التي تم التعبير عنها لتناول فكرة مكافحة بعض الأفكار النمطية، العنصرية أو المعادية للأجانب. يكسر التعاون اللامركزي هذه الصور النمطية ، إنه انفتاح على الآخر ، وفتح المعرفة التي من خلالها يعرف المرء نفسه ، في التعاون اللامركزي هناك تبادل ومكاسب متبادلة. هناك اختلافات واضحة في الدخل ومستوى المعيشة والثقافة ، ولكن هناك دائمًا المعاملة بالمثل.

إن أعظم مزايا التعاون اللامركزي والتعاون الثلاثي هي تبادل المعرفة. هناك عمليات وديناميكيات مختلفة للغاية ، ولكن الهدف هو أنه بين الجماعات التي لديها نفس الكفاءات ، يمكن العمل على مشاكل مشتركة: الهجرة ، تغير المناخ ، إلخ.

عندما تكون هناك توترات داخل المجتمع ، من المهم أن يتم تطوير التعاون اللامركزي لزيادة الوعي بين المواطنين. عندما يدرك الفاعلون المحليون إمكاناتهم، يتم إنشاء تنمية محلية مستدامة إلى حد ما.

هناك نتيجة إيجابية أخرى ، انطلاقا من المعاملة بالمثل وتجنب الأفكار النمطية يتم نشر الحلول والتجارب ، والتي يتم إنتاجها لاحقًا عن طريق تكييف المعرفة وتبادلها. يجب أن نشير إلى إمكانات التقنيات الجديدة ، التي تفيد الاقتصاد وتمثل قفزة إيجابية نحو حل العديد من القضايا: إدارة الموارد البشرية ، التنقل ، الطب ، والتمويل – تحسين العمليات التي كانت أطول وأكثر تكلفة في السابق.

تجارب وكالات التنمية الاقتصادية المحلية :
الأندلس - المغرب - بنين

سولي أشيمو موداشيرو ، الأمين التنفيذي لجماعات باغرو. مسؤول برنامج محاسبة بنين.

تقوم بنين بالترويج لمشروع ثلاثي مع شفشاون ، المغرب ، بناءً على الخبرات التي تم جمعها في منتدى LED الذي عقد في عام 2014.

قدِّم عرضًا موجزًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي في بنين. بنين هي ثاني أكبر زراعة القطن في العالم ، ولديها إنتاج زراعي كبير ، يمثل 25 ٪ ، أكثر من 25000 كيلومتر مربع مخصصة. ومن أبرز ما يبرز تأثير النسبة العالية من الشباب والأطفال ، فإن مشكلة التعليم تسلط الضوء على أنه حتى لو أنفقوا ميزانيتهم بالكامل ، فإنهم يستطيعون التعامل معها. السكان تحت مستوى الفقر 36 ٪ و 40 ٪ من السكان تحت سن 16 سنة. تضاعف عدد السكان بمقدار 3 في 25 عامًا. بينما تتحدث أوروبا أو إسبانيا عن انخفاض عدد السكان ، في بنين يتضاعف عدد السكان يتضاعف بثلاثة مرات. هذا يولد الصراع على الوصول إلى الموارد الحيوية ، وهو بؤرة التوترات والصراعات.

انطلاقا من هذا الوضع في جماعة باغرو ، يعملون على كيفية تنشيط النسيج المحلي. لقد حافظوا على التبادلات مع شفشاون ، ومع ADECOB في عام (2014-2015) ، والعمل على عوامل التنمية في كلتا المنطقتين من خلال الزيارات الميدانية والتبادلات ، وإجراء دراسات مشتركة مختلفة ونماذج مثل التوزيع لتخزين الإنتاج الزراعي لتحسين الأسعار.

وفي هذا الصدد ، يمكن ادرك أنه على الرغم من تحقيق نتائج مهمة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية ، فمن الضروري أن يشارك رؤساء البلديات ، ويعززوا التسويق الإقليمي ، و يشاركوا جميع أصحاب المصلحة. لكن الموارد غير كافية ، فمن الضروري البحث عن شركاء متعاونين ، ودعم لتعزيز الأنشطة التجارية المعززة ، وتحسين توفير الخدمات الأساسية. من خلال التواصل مع مناطق أخرى ، والاستماع إلى المشاركة حتى مع الكفاءات التقنية والمالية المختلفة ، يواجه رؤساء البلديات حقائق مختلفة. لكن من المهم أن نكون معًا، من منطق جماعي ، نتشارك التحديات. ولهذا تعتبر المشاركة في الشبكات وتطوير المناقشات وتبادل وجهات النظر أمرًا استراتيجيًا.

تجربة التعاون الثلاثي في وجدة
عمر حجيرة ، رئيس بلدية وجدة (المغرب)

مدينة وجدة ، إلى الشرق هي عاصمة المنطقة الشرقية ، بوابة المغرب إلى الوطن العربي ، بالقرب من الجزائر عاصمة الشرق. وهي عاصمة الثقافة العربية ، والمتوسطية قريباً. يبلغ عدد سكانها 50000 نسمة ولديها علاقات وثيقة مع المدن الأوروبية.

هذه قيمة للتعاون مع المدن الأفريقية في مختلف القضايا ذات الأهمية الخاصة لتغير المناخ.

وهو يدرك أن التعاون اللامركزي له قيمته الرئيسية في التواصل مع السكان وفي دبلوماسية القرب ، وبناء الشراكات على أساس قرب السكان المحليين ومشاركة المواطنين في تطوير المدن. ويعتقد أنه تم تقصير المسافات وتزايد أوجه التشابه بين المدن الأوروبية والأفريقية. بدون السفر ، يمكن معرفة ما يحدث في المدن الأخرى ، وإمكانيات التعاون اللامركزي ، فمن الضروري أن يعرفه السكان ولا يظل في اجتماعات مغلقة.

من وجدة ، تم تعزيز الشراكات لتدريب الشباب ، تبادل الخبرات ، الاتجاهات الجديدة ، الطاقة المتجددة مع مدن مثل ليل ، وجرينوبل ، ومولينبيك ، وكذلك مالقة ، داكار ، وأنتيناناريبي ، مع التعاون والمشاركة في مختلف الشبكات والمؤسسات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي CdM Globale (التعاون الألماني) ، GIZ أو CGLU Cglu – افريقيا ، انمار ، فامسي.

فيما يتعلق بالهجرة ، فهم يعتمدون بالفعل سياسة هجرة ، بالنظر إلى أنه بينما كان المغرب يصدر المهاجرين في السابق ، إلا أنه الآن وجهة مجموعات كبيرة من المهاجرين من بقية العالم العربي وأفريقيا. المغرب لديه التزامات بمراقبة حدوده لتجنب الهجرة إلى أوروبا ، لذا فإن وجود هؤلاء المهاجرين الجدد يخلق تحديات جديدة ، مما يجعل سياسة الهجرة الجديدة ضرورية. تستقبل وجدة 10 ٪ من المهاجرين إلى المغرب ، و10 ٪ في المنطقة الشرقية ومن هؤلاء 80 ٪ في وجدة.

وسرد في تدخله بعض الأمثلة على مشروع تعاون ثلاثي التي تشارك فيه وجدة ، مثل برنامج التعاون الثلاثي وجدة ليل (فرنسا) – سانت لويز (السنغال) بمشاركة وزارة الخارجية الفرنسية، لإدماج الشباب في النشاط المهني. ، مع التبادل الشبابي من ليل إلى وجدة أو داكار والعكس ؛ المشروع بين بلجيكا والمغرب والسنغال حول التدريب الإقليمي ؛ المشروع بالاشتراك مع CGLU افريقيا ، وزارة الشؤون الخارجية، للتدريب على الحكامة الرقمية والإقليمية التي تستهدف المسؤولين المحليين والمنتخبين أو مشروع التعاون الثلاثي بين موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية والمدن المتوسطية بشأن الهجرة وتغير المناخ.

الخبرة التعاونية للشبكات البلدية.

هيرمينيو فرنانديز ، عمدة سان ميغيل. نائب رئيس جمعية بلديات الرأس الأخضر.

وأوضح أن رابطة بلديات الرأس الأخضر تتكون من 22 بلدية. الرابطة مثل «النقابة» للبلديات لأنه يدير علاقة البلديات بالحكومة الوطنية. وهم يعملون بشكل خاص على تعزيز قدرات التدخل في البلديات.

لقد أنشأوا منصة تنمية محلية ، تعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة ، المكونة من البلديات ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والحكومة الوطنية ، والتعاون في لوكسمبورغ. و يعملون أيضا على تدريب التقنيين البلديين وتنفيذ المشاريع على مستوى البلديات.

نقاط القوة: تنفيذ المشاريع. ينفذ الرأس الأخضر أهداف التنمية المستدامة بفضل التحالف القائم بين الحكومة والبلديات.

تم فتح قنوات التمويل من الحكومة بحيث تقوم البلديات بإعداد خطط إستراتيجية مع الأولويات وتعبئة الموارد لتنفيذ هذه المشاريع.

الطريقة الأقصر والأكثر استدامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي دعم الحكومات المحلية. عندما نتحدث عن التنمية المستدامة ، لا يمكننا الحديث فقط عن الحد من الفقر ولكن أيضًا عن تكوين الثروة.

على مستوى منصات التنمية المحلية ، من بين 28 بلدية ، تشكل 20 بلدية جزءًا من منصة التنمية المحلية – أهداف التنمية المستدامة ولديها بالفعل خطط التنمية المحلية الإستراتيجية المعتمدة من قبل كل بلدية حيث يتم تحديد أولوياتها الإستراتيجية. حسنت جميع المستويات التخطيط. كلها مرتبطة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ولها مشاريع تأثير تمت الموافقة عليها على مستوى منصة التنمية المحلية هذه.

الماء وصرف صحّي.

ثيرنو نديايي، عمدة جامادجي ساري (السنغال)

إنهم يعملون في مشروع يتيح الوصول إلى 1700 شخص ، بفضل فامسي ، وبتكنولوجيا بسيطة للغاية تتكيف مع المنطقة ، جنبًا إلى جنب مع الدورات التدريبية لاستخدام هذه الآبار ، جنبًا إلى جنب مع الوعي العام بالنظافة والاستخدام الجيد للمياه.

يشاركون في شراكة بين بلديات السنغال وموريتانيا لتطوير الروابط بين البلدان وتعزيز الاتفاقات بين البلديات ، وتبادل الخبرات ، مع رؤساء بلديات مختلف البلديات. بالقرب من النهر الذي يمثل محور التدخل. يرتبط مشروع المياه هذا بمشاريع التنمية الاقتصادية الأخرى ، تعزيز مشاركة المرأة ، والإنتاج المرتبط بالمياه. الهدف هو ضمان حصول الجميع على مياه الشرب في السنوات القادمة. التركيز على 6 بلديات صغيرة داخل البلدية ، لضمان أو تعزيز الوصول إلى المياه ، والتي يريدون مواصلة التقدم بالتعاون مع فامسي.

النفـــايـــات

خوان كارلوس إكسبوسيتو، نائب رئيس جماعة لافيغا

يتدخل في التجربة في جماعته الخاصة بالتجميع لإدارة النفايات ، ويدعو إلى معرفة التجربة والتعلم من الأخطاء. تقع منطقة لافيغا في شمال الوادي الكبير ، وتضم 98 بلدية ، وقد عززت الجماعة في إدارة النفايات الصلبة الحضرية والخدمات العامة الأخرى ، من أجل الاقتصاد وتحسين الخدمات ، ولكن أيضًا لتحسين البيئة ، الانتقال من 5 مكبات مفتوحة إلى واحدة مغطاة بالأرض. يشجع الوعي بفضائل المجتمع فيما يتعلق بجمع النفايات ومعالجتها واقتراح النموذج للأقاليم والوقائع الأخرى.

السيد أ. وون ، عضو مجلس مدينة بودور. السنغال

وأوضح قيمة النفايات الصلبة الحضرية لبودور. استند نظام الجمع على استخدام الشاحنات التي كانت تعمل حتى التسعينيات ، وبما أن المجموعة تتوافق مع البلدية ولم يكن لديها ميزانية لاستبدالها ، فقد قاموا بتفويض الخدمة إلى GIE. لقد انتقلوا من المجموعة التي صنعتها المركبات إلى العربات التي تجرها الحمير ، وهي أكثر ملاءمة للواقع المحلي ، في هذا الوقت ، مع هذا النظام ، يتم نقل النفايات الصلبة المحلية إلى مكب النفايات والحفاظ على نظافة المدينة. التحدي هو ما يجب القيام به مع هذه النفايات ، وكيفية إعادة استخدامها وتوليد عمليات الاقتصاد الدائري. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن نصف هذه المواد عضوية والباقي بلاستيك وورق ومعدن. لهذا السبب ، تعمل بودور مع الاتحاد الأوروبي

في استعادة النفايات وإنشاء سلاسل القيمة. مع تلك العضوية ، توليد الغاز الحيوي، والميثان، الذي تستخدمه العائلات للمطابخ. يتم أيضًا حل مشكلة البلاستيك جزئيًا ، مما يؤدي إلى إنتاج حبيبات يمكن استخدامها في تصنيع مصانع الورق ، على سبيل المثال ، من نظام ترشيح أو غربلة على أساس اللون ، إلخ.

خدمات اجتماعية

خافيير كويجادا، مدير المعهد الإقليمي للرعاية الاجتماعية التابع للمجلس الإقليمي لقرطبة

في بداية التدخله ، شكر انمار و فامسي وشارك جزءًا جيدًا مما أشار إليه منسق المائدة في مقدمته ، مضيفًا بعض الأفكار:

يتأمل على أساس خبرته البالغة 25 عامًا في العمل في المجال العام ، في العديد من الإدارات المختلفة من الإدارة الإقليمية إلى الإدارة المحلية ، ويبرز الاختلافات بينها ويقدر أنه في الأخيرة يكون الاتصال مع المواطنين أكبر على الرغم من ما يحدث. التي لا يتم التعامل معها أو 10 ٪ من الميزانية. إنها مشكلة مهمة ، وليست مشكلة تافهة ، لأنه بدون موارد لا يمكن فعل شيء.

وبالتالي ، فإنه يؤكد أنه بدون تمويل لا توجد سياسات عامة ، حتى بالنسبة لتبادل المعرفة فمن الضروري لتدفق الموارد ، ويجب أن تكون مصحوبة بالكثير من التفكير.

عندما تقع الموارد في إطار التعاون ، عادة ما يتم بدء عمليات التفكير ، والآن تعود إلى الخلفية. لا تفقد هذا المنظور المدروس لما ينم فعله.

يُشار إلى المعهد الإقليمي للرعاية الاجتماعية في قرطبة، IPBS فهو يخدم، 300000 شخص في الإقليم ويعمل مع القطاعات الأكثر حرمانًا. مما يجعل من الضروري شرح سبب أهمية التعاون.

ويوضح أنه في الأندلس لدينا عدد كبير من السكان المسنين ، وهناك مشاكل الوحدة والإهمال، ومن الضروري إعادة اختراع سياسات الأسرة ، ومن أجل ذلك ، من بين أمور أخرى ، فإن تبادل المعرفة مهم ، ومعرفة من أين أتينا وإلى أين نحن ذاهبون.

إنه يرى أنه من الضروري التفكير في خطاب الكراهية لأنه من الضروري أنه عندما نقوم بالسياسة الاجتماعية والتعاون ، فإننا نقدر ما يحدث في العالم ، لأنه في مجتمعنا يفتقر إلى السياق أو المنظور ، لدينا وعي فردي للغاية. في السابق ، كانت وجهة نظره بشأن التعاون شديدة النقد أو سلبية. يعتقد أن التعاون عديم الفائدة. بفضل فامسي ، ومشاركتها في

مشروع مشترك في الإكوادور ، في مجال النفايات الصلبة الحضرية ، فقد شهد فضائل وإمكانات التعاون ، وخاصة من الخدمات العامة. وقد أتاح ذلك تحليل المشاريع التي قدمتها الشركات الإسبانية لتجنب تكرار الأخطاء التي حدثت بالفعل هنا.

هذا هو السبب في الدفاع عن ما هو عام ، عن الخدمات العامة التي تعتبر أمر أساسي كأداة لتحسين حياة المواطنين. من هذا المنظور ، يمكن للشركات العامة والخدمات العامة المشاركة دون السعي وراء المنفعة الاقتصادية ، فنحن ننقل ما نقوم به هنا ، ونجعل المواطنين يعيشون على أفضل وجه ممكن ، مع هدوء البحث عن الصالح العام بدلاً من الربح.

ورش عمل تعليمية

الأقاليم القروية : استراتيجيات لتوليد فرص الشغل والتنوع الاقتصادي

29 يناير 2020
جَدْوَلُ المَواعيد : 15:30h حتى 18:00h
المكان: المقر الرَئيسي
مؤسسة الثقافات الثلاث. **قاعة متعددة الوسائط**

الأهداف

تبادل الخبرات ، الممارسات الجيدة ، المفاتيح لتوليد ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

إبرام اتفاقيات تعاون لا مركزية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية ، التوظيف ، الابتكار الاجتماعي والاقتصادي

تعزيز دور وكفاءة الحكومات المحلية في تصميم وتنفيذ السياسات العامة المحلية للتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع السياسات الإقليمية والوطنية الأخرى

مقاربة الفضاء

تتكرر جميع التحديات التي تواجه العالم في المدن والمناطق القروية مع خصوصيات خصائص المنطقة. لهذا السبب ، نحن مهتمون بالمشاركة بين جانبي المضيق في تحديد الأدوات ، معدات والممارسات الجيدة ونماذج التدخل من السلطات العامة المحلية في مجال التنمية المحلية التي لديها إمكانية النقل والتعلم من خلال التعاون.

توظيف والقطاعات الحساسة من السكان مثل النساء، الشباب أو المناطق القروية، ووسائل مثل الوكالات المحلية، الاقتصاد الدائري، الابتكار الاجتماعي، الاقتصاد الاجتماعي، التضامني، والاقتصاد غير الرسمي ...

وتحديات مثل التصحر ، تناقص السكان ، الهجرة من القرى إلى المدن، والهجرة الدولية ... هي العناصر التي لها تجارب تعاون لامركزية ذات فائدة أو قدرة على تكوين تحالفات.

تأملات في قضايا مثل:

ما هي الأدوات التي يمكن للحكومات المحلية والإقليمية استخدامها لتعزيز التعاون القائم على التنمية المستدامة (سياسة الجوار الأوروبية) ؟

ما هي أنسب السياسات الإقليمية والمحلية لتعزيز الإنتاجية والتوظيف الشامل مع التركيز بشكل خاص على الشباب ؟

كيف يمكن لتدويل نسيج الأعمال أن يساعد في خلق فرص العمل وتثبيت السكان في المنطقة ؟

كيف يمكن أن تكون إدارة التنوع البيولوجي والبيئات المحمية والمساحات والحدائق الطبيعية وغيرها أدوات للتنمية المستدامة في الإقليم الذي يولد الاقتصاد والتوظيف ؟

المنهجية

ستخلق اللوحة الأولى حوارًا بين رؤساء البلديات في المناطق القروية ، التي لها واقع وإمكانيات مختلفة في إقليمها.

سيعمل المشرف على تعزيز النقاش والحوار حول إمكانات المناطق القروية التي تركز على تحديد سياسات الرافعة التي يمكن أن تعمل من الإدارات المحلية على توليد ديناميات للتنمية المستدامة والتوظيف في المناطق القروية.

وفي الوقت نفسه، سيركز النقاش على تحديد الممارسات الجيدة للتعاون اللامركزي وإمكانية التعاون الثلاثي حول السياسات المحلية للتنمية الاقتصادية القروية والمحلية.

الأدوات والموجهة نحو العمل والمختارة مسبقاً بناء على العناصر الرئيسية للنجاح وعوامل التكرار والتحويل بين بلدان الجنوب.

في حوار ثان، سيتم تناول أدوات محددة لاتفاق الجهات الفاعلة وتعزيز التنمية والتوظيف والحد من عدم المساواة، والتي تتناول استراتيجيات من اتفاق بين القطاعين العام والخاص.

في حوار مع الجمهور الحاضر، سيتم تطوير أسئلة محددة وسيختتم الحوار بمفاتيح.

مكونات المائدة 1

تحديات المناطق القروية في مواجهة أجندة عالمية : رؤية من البلديات

المشرف عليها: **أنطونيو رودريغيز** ، عمدة كازورلا

علياء منكوس، النائبة الأولى لرئيس جمعية بلديات موريتانيا ، رئيس بلدية لكران (موريتانيا)

خوان أنطونيو غارسيا، عمدة بوناريس

مصطفى حاجي، الأمين العام لمجموعة جماعات من أجل التنمية المستدامة لمتنزه بوهاشم الطبيعي

مكونات المائدة 2

تقديم أدوات التنويع الاقتصادي في المناطق القروية : مفاتيح تخطيط وتنسيق الجهات الفاعلة في المناطق القروية

المشرف عليها: **بيدرو كالدينتي** ، جامعة لويولا

ماريا تيريزا خيمينيز، مديرة جمعية ومجموعة التنمية القروية ، مقاطعة ولبة

نسرين العلمي، المسؤول التقني للتنمية المستدامة بالمجلس الجهوي لطنجة تطوان الحسيمة

خواكين إم غونزاليس، مدير معهد التوظيف والتنمية التكنولوجية (IEDT) التابع للمجلس الإقليمي لقادس

ناصر فقيه لانجري، مديرغرفة تجارة تطوان

ملخص الحوارات، الاستنتاجات والأفكار الرئيسية

كانت أولى النقاشات التي تم افتتاحها حول الصعوبات والتحديات للمناطق القروية. قدم **أنطونيو رودريغيز** ، رئيس بلدية كازورلا ، أن المناطق القروية ليست كلها متساوية ومتجانسة ، ولكن يمكن أن يكون لديها مشاكل مشتركة مثل هجرة السكان ، ونقص الخدمات أو القدرة التقنية على بعض القضايا. يمكن أن يفترض موقع أهداف التنمية المستدامة، بالطبع ، صورة ثابتة للعالم القروي وصياغة نموذج للتنمية المستدامة وفقًا للطلب الاجتماعي والكوكب نفسه.

سلطت **علياء منكوس** ، رئيسة بلدية لكران في موريتانيا ، الضوء على الهاوية بين الأهداف المقترحة من قبل أهداف التنمية المستدامة وواقع المناطق القروية في موريتانيا ، كما يتجلى في التقرير الطوعي الأول الذي قدمته بلادها في عام 2019. على أي حال ، فإن جمعية تعمل البلديات الموريتانية على تنفيذ خطة إستراتيجية لتوطين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأنهم يفهمونها كمسؤولية تهمهم بشكل مباشر وخطة مستدامة وتنموية لمنطقتهم القروية. كما أكدت العمدة على أهمية التعاون في هذه التنمية القروية سواء مع البلديات الأخرى أو شبكات التعاون.

مصطفى حاجي ، الأمين العام لمجموعة جماعات من أجل التنمية المستدامة لمتنزه بوهاشم الطبيعي في المغرب ، يدرك أن المبادرة التي يمثلها هي ممارسة للتعاون بين البلديات في إطار منطقة محمية يمكن أن تكون بمثابة رافعة لتنميتها من منطقة طنجة تطوان الحسيمة. يسلط الضوء على أنه من خلال هذا التعاون بين البلديات الذي تسمح به المجموعة ، فقد تمكنت من تحسين الاتصالات في الإقليم ، وتقديم مؤشرات بيئية موحدة من قبل المجتمع الدولي أو التوصل إلى توافق في الآراء مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الإقليم لصالح التنمية المستدامة.

يؤكد **خوان أنطونيو غارسيا** ، رئيس بلدية بوناريس في منتزه دونيانا الوطني ، أن هناك معيارين يجب إدارتهما من التنمية القروية: الاقتصادي والبيئي. يجب أن يكون كلاهما لظروف العمل للحفاظ على السكان وتهيئة ظروف معيشية صحية ومستدامة. ترتبط حماية البيئة وتنمية الأنشطة الاقتصادية المستدامة لسكانها ارتباطًا وثيقًا ويجب أن يسيران جنبًا إلى جنب. تتطلب التنمية القروية خطوط تمويل للكيانات المحلية من أجل تنفيذ اجندة 2030 ؛ يدافع عن دورالبلديات والتعاون بين الكيانات المحلية كآلية تدخل تسمح بدمج القدرات التقنية وتعبئة التمويل والعمل في مساحة أكبر، ولكن من البلديات.

يجب أيضًا التعبير عن هذا التعاون البلدي وإنشاء شبكات العمل من منظور متعدد المستويات بحيث يتم الاتفاق على استراتيجيات مشتركة ويتم إنتاج تأثير أكبر في الإقليم. مجموعات التنمية القروية هي أيضًا آليات تدخل فعالة تعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يستخدم استراتيجيات مشتركة في أجندة 2030 للعدالة الاجتماعية.

على المائدة الثانية ، تلتزم **ماريا تيريزا خيمينيس** ، مديرة الكومنولث لمقاطعة ولبة، بتطوير المبادرات التي تولد التماسك الاجتماعي ، التمكين ، نسيجًا اقتصاديًا قويًا مع استراتيجية واضحة لإعادة التوزيع للثروة تكون فيها الجمعيات و التعاونيات جهات فاعلة ذات أولوية. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى التنمية القروية لتعزيز شبكات العمل متعددة المستويات مع البلديات الأخرى.

كما سلطت **نسرين العلمي** ، المسؤولة عن التنمية المستدامة لجهة طنجة-تطوان الحسيمة ، الضوء على إنشاء شبكات التعاون الدولي للتنمية القروية في المنطقة. كما يتم بناء التنمية القروية من خلال خلق الخدمات الأساسية للسكان وتوليد فرص العمل. إن استدامة الإقليم على مستوى السكان ليس بالأمر السهل ، فنحن نجد مناطق قروية خالية من السكان ومناطق حضرية تستقبل تدفقات الهجرة من داخل المنطقة ومن مناطق أخرى ومن دول الجنوب. تحدث هذه الاختلالات بسرعة وتعرض استدامة النظام للخطر.

يخلص **خواكين ماريا غونزاليس** ، مدير معهد التوظيف والتنمية التكنولوجية في المجلس الاقليمي لقادس، إلى أن التنمية المحلية التشاركية هي مفهوم التنمية الذي يجب تنفيذه وحيث تبرز ثلاث قضايا: الإقليم، المشروع والأشخاص. تولد عمليات المشاركة القيادة من الجهات الفاعلة في المنطقة التي تضمن العديد من القضايا التي أثارتها أجندة 2030 فيما يتعلق على سبيل المثال بالابتكار والعدالة الاجتماعية ، وإعادة توزيع الثروة والتماسك الاجتماعي، أو الاستدامة. نجحت أجندة 2030 في نقل العديد من القضايا التي كانت التنمية القروية تعمل عليها بالفعل ، على الرغم من أن تنفيذها يسمح لها بإبرازها بشكل أكبر.

يشير **ناصر فقيه لانجري** ، مدير الغرفة التجارية في تطوان ، إلى كيفية حدوث اختلالات سكانية معينة لأن الاستثمار الحكومي والأجنبي يحدث في المناطق الحضرية ويسبب تأثيرًا غير مباشر. يجب أن تراهن التنمية القروية على قطاعات اقتصادية معينة مثل الزراعة ، الثروة الحيوانية ؛ الصناعة الحرفية والتقليدية ، أو السياحة القروية ، بعض النماذج الموجودة ، مثل صعوبة تسويق منتجات معينة ، والاستدامة البيئية ، وتعزيز الاستهلاك المحلي ، وإدخال الابتكار والقدرة التنافسية.

IV FORO منتدى

an mar

UN PUENTE DE COOPERACIÓN DESCENTRALIZADA ENTRE EUROPA Y ÁFRICA
UN PONT POUR LA COOPÉRATION DÉCENTRALISÉE ENTRE L'EUROPE ET L'AFRIQUE
قنطرة التنمية اللامركزية بين أوربا وإفريقيا

FAMSI
Avda. El Brillante nº177
14.012 Córdoba. España

Federación ANMAR
Ayuntamiento de Tetuán
Anejo Alazhar
93.000 Tetuán. Marruecos

www.an-mar.org

يمولـون ويتعاونـون :

famsi
Fondo Andaluz de Municipios para la Solidaridad Internacional

ANMAR

Direction Générale des Collectivités Locales

التمويـل:

Agencia Andaluza de Cooperación Internacional para el Desarrollo
CONSEJERÍA DE IGUALDAD, POLÍTICAS SOCIALES Y CONCILIACIÓN